

جامعة غليزان
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.
في العلوم الاقتصادية.
دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة دراسة حالة
البنك الوطني الجزائري - ولاية ورقلة-مديرية شبكة الاستغلال -
-184

The role of commercial banks in financing startups Case
study of the National Bank of Algeria - Ouargla Province -
Exploitation Network Directorate -184-

تحت إشراف:
هشام صالح.

من إعداد الطالبة:
بن شهيدة هجيرة .

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة غليزان	أستاذة محاضرة "أ"	بن سيد احمد مليكة
مشرفا	جامعة غليزان	استاد محاضر "أ"	هشام صالح
مناقشا	جامعة غليزان	أستاذة محاضرة "أ"	بن عبد الله رشيدة رشا

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبني صحة العقل والفكر
الحمد لله على توفيقه وامتنانه وعونه الى ان اكمل دراستي الجامعية في طور الماستر
اكاديمي
واتقدم بخالص وأجمل عبارات الشكر و التقدير الى كل اساتذتي في كلية العلوم الاقتصادية
و التجارية و علوم التسيير

و أخص بالذكر الأستاذ " هشام صالح " الذي اشرف علي لإنهاء هذه المذكرة على اتم وجه
كما أوجه الشكر الى كل من موظفي البنك الوطني الجزائري لولاية ورقلة مديرية شبكة
الاستغلال -184- وعلى رأسهم السيدة " شريفي لامية "

وكذلك اشكر كل من ساعدني من قريب و بعيد في إتمام هذا الإنجاز.

بن شهيدة هجيرة

الإهداء

بتوفيق من الله و فضل من المولى عز وجل

اهدي جهدي و تعبي الى كل من
امي وخالتي و عمي و اخي اطل الله في عمرهم و حفظهم الله لي و رعاهم
الى كل افراد عائلي
الى أصدقائي
الى كل من ساندني و دعمني من قريب او بعيد و لو بالكلمة الطيبة

بن شهيدة هجيرة

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تبيان الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة من اجل ضمان تطورها و استمرارها، بحيث ان المؤسسات الناشئة هي مؤسسات حديثة العهد في الجزائر، و هي مؤسسات مبتكرة تتميز بالنمو السريع و مرتفعة المخاطرة و لعل ابرز مشكلة تواجهها هي مشكلة التمويل.

البنوك التجارية هي أفضل ممول للمؤسسات الناشئة، فقد اكدت الدراسة على مستوى بنك الوطني الجزائري لولاية ورقلة ان للبنوك دور رئيسي في تمويل هذه المؤسسات عن طريق مختلف صيغ التمويل و القروض التي يقدمها البنك مثل قروض الاستغلال و الاستثمار بالإضافة الى وكالات الدعم الوطنية في التمويل الثلاثي.

بحث توصلنا الى بعض النتائج المتمثلة في ان البنوك التجارية لا تمول المؤسسات الناشئة بصفة خاصة بها أي انها تمولها مثلما تمول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ان المؤسسات الناشئة تحتاج لتمويل ضخم لمزاولة نشاطها.

الكلمات المفتاحية: بنوك تجارية، التمويل البنكي، المؤسسات الناشئة.

Abstract :

This study aimed to demonstrate the role played by commercial banks in financing emerging enterprises in order to ensure their development and continuity, so that emerging institutions are recent institutions in Algeria, and they are innovative institutions characterized by rapid growth and high risk, and perhaps the most prominent problem they face is the financing problem.

Commercial banks are the best financier for emerging enterprises The study confirmed at the level of the National Bank of Algeria in the state of Ouargla that banks have a major role in financing these institutions through various forms of financing and loans provided by the bank such as exploitation and investment loans in addition to national support agencies in tripartite financing.

So that we have reached some results represented in the fact that commercial banks do not finance startups in their own way, that is, they finance them as they finance small and medium enterprises, and that startups need huge funding to carry out their activities.

Keywords: commercial banks, bank financing, emerging institutions

فهرس المحتويات

أ	الشكر و التقدير	
ب	الاهداء	
ج	الملخص بالعربية	
د	الملخص بالانجليزية	
هـ	فهرس المحتويات	
و	قائمة الجداول	
ز	قائمة الاشكال	
ح	قائمة الاختصارات	
ط	قائمة الملاحق	
	المقدمة العامة	.1
7	الاطار العام للبنوك التجارية و المؤسسات الناشئة و الدراسات السابقة	.2
8	ماهية البنوك التجارية	1.2
8	مفهوم البنوك التجارية	1.1.2
9	خصائص البنوك التجارية	2.1.2
10	أنواع البنوك التجارية	3.1.2
11	الدور التمويلي للبنوك التجارية	4.1.2
11	مفهوم التمويل	5.1.2
11	أهمية التمويل	6.1.2
12	مصادر التمويل	7.1.2
23	ماهية المؤسسات الناشئة	2.2
24	مفهوم المؤسسات الناشئة	1.2.2
24	خصائص و دورة حياة المؤسسات الناشئة	2.2.2
25	دورة حياة المؤسسات الناشئة	3.2.2
26	خصائص المؤسسات الناشئة	3.2.2
27	مصادر تمويل المؤسسات الناشئة	4.2.2
34	العلاقة بين البنوك التجارية و المؤسسات الناشئة	3.2
36	مشاكل و معوقات التي تواجه تمويل المؤسسات الناشئة	1.3.2
35	طرق تمويل المؤسسات من طرف البنوك	2.3.2
37	الدراسات السابقة	4.2
37	الدراسات السابقة	1.4.2
38	تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	2.4.2
39	خلاصة الفصل	
	دراسة حالة البنك الوطني الجزائري مديرية ورقلة شبكة الاستغلال و الاستثمار	.3

42	نشأة و تعريف البنك الوطني الجزائري	1.3
42	التعريف بمديرية شبكة الاستغلال-184-ورقلة	1.13
43	الهيكل التنظيمي للمديرية المستقبلية	2.1.3
44	مهام المديرية	3.1.3
44	اهداف المديرية	4.1.3
45	التعريف بدائرة القروض	5.1.3
46	الطريقة المتبعة من طرف مديرية شبكة الاستغلال و الاستثمار في تمويل المؤسسات الناشئة	2.3
46	كيفية استقبال الملف	1.2.3
48	اليات الجدوى الاقتصادية	2.2.3
49	تقييم مساهمة البنك الوطني الجزائري مديرية ورقلة في تمويل المؤسسات الناشئة من سنة 2018 الى 2022	3.3
	الخلاصة	
	الخاتمة, النتائج, المقترحات	.4
	قائمة المراجع	
	قائمة الملاحق	

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الفصل-رقم الجدول
28	شركات رأس المال الاستثماري بالجزائر	الجدول رقم 1-2
33	عدد الملفات و مبالغ القروض المقدمة من طرف البنك BNA	الجدول رقم 1-3
35	عدد الملفات المؤهلة و مبالغ القروض الممنوحة لوكالة ANGEM	ابجدول رقم 2-3
37	عدد الملفات المؤهلة و مبالغ القروض الممنوحة لوكالة CNAC	الجدول رقم 3-3
39	عدد الملفات المؤهلة و مبالغ القروض الممنوحة لوكالة ANADE	الجدول رقم 4-3

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الفصل-رقم الشكل
25	منحنى دورة حياة المؤسسات الناشئة	الشكل رقم 1-2
33	التمثيل البياني لعدد الملفات المؤهلة للبنك	الشكل رقم 1-3
34	التمثيل البياني لعدد القروض الممنوحة من طرف البنك	الشكل رقم 2-3
35	التمثيل البياني لعدد الملفات المؤهلة لوكالة ANGEM	الشكل رقم 3-3
36	التمثيل البياني لمبالغ القروض الممنوحة لوكالة ANGEM	الشكل رقم 4-3
37	التمثيل البياني لعدد الملفات المؤهلة لوكالة CNAC	الشكل رقم 5-3
38	التمثيل البياني لمبالغ القروض الممنوحة لوكالة CNAC	الشكل رقم 6-3
39	التمثيل البياني لعدد الملفات المؤهلة لوكالة ANADE	الشكل رقم 7-3
40	التمثيل البياني لمبالغ القروض	الشكل رقم 8-3

	الممنوحة ANADE	
--	----------------	--

قائمة الاختصارات

المصطلح باللغة الاجنبية	المصطلح باللغة العربية	الاختصارات
Fundup-start algerian	الصندوق الوطني لتمويل المشاريع الناشئة	ASF
Algerian National Bank	البنك الوطني الجزائري	BNA
Agence National de Facilitation du Microcredit	الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة	ANGEM
Ciasse National d Assurance-chomage	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	CNAC
L agence National d Appui et de Developement de l Entreprenarait	الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاوالتية	ANADE

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
79	ANGEM	1
80	CNAC	2
81	ANADE	3
82	St124	4

الفصل الأول

مقدمة عامة

1. تمهيد

تسعى الدولة الجزائرية لتطوير اقتصادها بعيدا عن قطاع المحروقات الذي يمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني من خلال تبنيها للمؤسسات الناشئة في حين ان الدول الغربية المتطورة اقتصاديا تعتمد على المؤسسات الناشئة الذي لقي اهتماما كبيرا في العالم كونها تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية واجتماعية وأنها تعتمد على التطور التكنولوجي.

ان قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر لا يزال في بدايته ولم يصل الى المستوى المطلوب كما انه بحاجة كبيرة الى الدعم ولهذا اولت الدولة الجزائرية اهتماما به من خلال منحه بعض الامتيازات ودعمه بالتمويل عن طريق البنوك التجارية كونها أداة تمويل فعالة بالإضافة الى هيئات ومؤسسات مساعدة ورغم كل هذا لاتزال هذه المؤسسات تلقى صعوبات ومعوقات نظرا لحدثة عهدها من جهة وأنها تعتمد على تبني الأفكار المستحدثة والإبداعية من جهة أخرى.

2. صياغة الإشكالية:

على ضوء ما سبق وقصد معالجة هذا الموضوع نطرح الإشكالية المتمثلة في السؤال التالي:
-كيف يتم تمويل المؤسسات الناشئة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة؟

3. الاسئلة الفرعية:

ما المقصود بالمؤسسات الناشئة

كيف تساهم البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة؟

هل يساهم البنك الوطني الجزائري لولاية و رقلة مديرية شبكة الاستغلال -184- بتمويل المؤسسات الناشئة بالقدر الكافي؟

4. الفرضيات:

تساهم البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق العديد من القروض البنكية -بالقدر الكافي؛

-تساهم البنوك التجارية بالتمويل الجزئي للمؤسسات الناشئة؛

يسهل البنك الوطني الجزائري لولاية ورقلة في حصول المؤسسات الناشئة على مختلف -القروض البنكية.

5.اهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى:

- *التعرف على البنوك التجارية والمؤسسات الناشئة؛
- *اظهار العلاقة بين المؤسسات الناشئة والبنوك التجارية؛
- *التعرف على اهم المشاكل والصعوبات التي تتعرض لها المؤسسات الناشئة؛
- *التعرف على كيفية تمويل المؤسسات الناشئة من طرف البنك الوطني الجزائري لوكالة ورقلة.

6.اهمية الدراسة:

الأهمية الاقتصادية وللمؤسسات الناشئة على مستوى اقتصاد الدولة؛
الأهمية الاجتماعية لهذه المؤسسات في التقليل من حجم البطالة وتوفير مناصب الشغل.

7.مبررات اختيار الموضوع:

-الدوافع الذاتية:

الموضوع يندرج ضمن تخصص الدراسة؛

التفكير في انشاء مؤسسة ناشئة مستقبلا.

-دوافع موضوعية:

الموضوع حديث العهد في الجزائر تلقى اهتمام كبير؛

التنمية الاقتصادية التي تحقها المؤسسات الناشئة؛

اظهار دور البنوك التجارية في تلبية حاجيات هذه المؤسسات.

8.حدود الدراسة:

1-الحدود المكانية: كانت الدراسة على البنك الوطني الجزائري -184-وكالة ورقلة.

2-الحدود الزمنية: تمت هذه الدراسة في البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة ودرسه المدة من 2018 الى 2022.

9. منهج الدراسة:

من اجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لمختلف العناصر والمتغيرات في مفردات البحث الهادف الي تبيان دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة اعتمدت على:

*المنهج التحليلي الوصفي وهذا من خلال وصف المؤسسات الناشئة واهم مصادر وطرق تمويلها من طرف البنوك التجارية والعلاقة بينهم وعرض اهم الدراسات السابقة.

وفي الدراسة التطبيقية اعتمدت على منهج دراسة حالة واستخدام أسلوب المقابلة حيث قمت بمقابلة موزعة على فترة زمنية محددة مع أحد موظفي البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة لجمع المعلومات المتعلقة بدراستي.

10. محددات الدراسة:

*رفض البنوك المتواجدة على مستوى ولاية غليزان لإجراء الدراسة التطبيقية؛

*عدم وجود علاقة تواصل بين الجامعة والبنوك ؛

*صعوبة الحصول على موافقة البنك لإتمام الدراسة لولاية ورقلة؛

*نقص المراجع لحدثة الموضوع.

الفصل الثاني

الإطار النظري للبنوك التجارية و
المؤسسات الناشئة والدراسات
السابقة

1. تمهيد

تعد البنوك التجارية والمؤسسات المالية المحرك الرئيسي لعجلة التنمية في أي اقتصاد مهما كانت مقوماته وتوجهاته الايديولوجية، كما تؤدي البنوك التجارية دورا كبيرا في خدمة الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته المختلفة الإنتاجية والمالية وتزداد أهمية الفكرة في الاقتصاديات النامية، حيث تسعى الدول جاهدة إلى توجيه مجهودات البنوك والمؤسسات المالية نحو تمويل المؤسسات فهو بما يملكه من إمكانيات ووسائل تتيح له تجميع الأموال والأصول النقدية من مصادرها المختلفة وذلك من خلال استثمارها في تمويل المؤسسات والقطاعات الاقتصادية ولعل أهمها وأحدثها المؤسسات الناشئة التي حظيت في هذه الآونة الأخيرة باهتمام كبير من طرف الدولة وأصحاب المشاريع المبتكرة من خلال توفير التسهيلات الضرورية لانشائها وتفعيل نشاطها وذلك من أجل توجيه الاقتصاد نحو استثمار ناجح إضافة إلى تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

بناء على ما سبق فقد تم تقسيم هذا الفصل الي ثلاثة متغيرات وهي:

المتغير الأول: ماهية البنوك التجارية.

المتغير الثاني: مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة وعلاقتها بالبنوك التجارية.

المتغير الثالث: الدراسات السابقة.

1.2 ماهية البنوك التجارية:

تمثل البنوك التجارية ركيزة من ركائز النظام المصرفي وهي في الدرجة الثانية بعد البنوك المركزية، أما من حيث النشأة فهي تعد من أقدم البنوك، حيث هذه الاخيرة لم تنشأ في صورتها

الراهنة كما لم تظهر دفعة واحدة و إنما مرت بمراحل تطور طويلة قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة التي كانت تتولى عمليات الائتمان في صورته الأولى. ولقد تمكنت البنوك الحديثة في القضاء عليها و الحلول محلها، كما تعددت أنواعها فتعددت بذلك تعاريفها وتميزت بعدة خصائص عن غيرها من البنوك الأخرى

1.1.2 مفهوم البنوك التجارية:

- تقبل البنوك التجارية جميع أنواع الودائع مثل الودائع الجارية والتوفير والاجل وشهادات الإيداع فهي بذلك تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم؛ (هني)
- تقوم البنوك التجارية بتقديم خدماتها لجميع الزبائن أي انها لا تقتصر على قطاع واحد او فئة معينة (ابراهيم، 2015)
- تمنح البنوك التجارية أنواع مختلفة من القروض منها القروض القصيرة الاجل او الطويلة او المتوسطة (بوزياب، 1996)
- تتمتع البنوك التجارية بحرية تمويل عدد من المشاريع كما انها تقوم بتقديم خدمات مصرفية متنوعة مثل الخدمات الآلية والاستشارات المالية والخدمات الشخصية للزبائن. (علي، 2002)
- انطلاقا مما سبق يمكن تعريف البنوك التجارية على انها مؤسسات مالية وسيطة تتمثل وظيفتها الأساسية في قبول الودائع الجارية والتوفير وودائع لأجل من الافراد والمشروعات والإدارات العامة وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح القروض والتمويل والاستثمار وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية.

2.1.2 خصائص البنوك التجارية:

- هناك الكثير من الخصائص التي تتميز بها البنوك التجارية عن باقي المؤسسات المالية الأخرى او البنوك الغير تجارية:
- تقوم البنوك التجارية بتجميع المدخرات للزبائن في صورة ودائع وهي كباقي المؤسسات الوسيطة و مع ذلك فان المصارف التجارية هي الوحيدة بين المؤسسات المالية الوسيطة التي تسمح لزبائنها ان يحتفظوا بودائعهم بصورة ودائع جارية أي انها يكون معرضة للسحب في أي وقت بواسطة الصكوك كما يمكن تحويل ملكيتها أيضا (مبارك، 2003/2002)
- يغلب على نشاطها الطابع القصير الاجل فمعظم نشاطها يخرج من مجال سوق راس المال و يندرج تحت مجال سوق النقد (علي)

-تتميز البنوك التجارية بخاصية توليد ودائع جارية جديدة من خلال عملية الإقراض و الاستثمار في الأوراق المالية و الودائع الجارية الجديدة المشتقة تشكل نقود لم تكن موجودة من قبل و تستمد صفة النقود كونها قابلة للسحب بالشيك و بذلك يكون جزء من ودايع البنوك التجارية يتداول كنقود و بالتالي أي زيادة في الودائع الجارية هي زيادة في كمية المعروض النقدي (شيحة، 1958)

-اما في مجال توفير الموارد الأساسية نجد ان المبالغ المقترضة من البنك المركزي تمثل مصدرا هاما من مصادر تمويل البنوك غير التجارية على عكس البنوك التجارية حيث تمثل القروض من البنك المركزي نسبة ضئيلة من مواردها (مبارك ن.، 2001)

3.1.2 أنواع البنوك التجارية:

تنقسم البنوك التجارية الى عدة أنواع تتمثل في:

- **البنوك الفردية:** هي بنوك يملكها افراد او شركات اشخاص وتكون صغيرة الحجم نسبيا وتستثمر موارد في أصول عالية السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة والأصول القابلة للتحويل الى نقود خلال فترة زمنية قصيرة وبدون خسائر او خسائر قليلة (زهرة)
- **البنوك ذات الفروع:** وهي البنوك التي لها فروع في مناطق جغرافية متفرقة وتكون ادارتها في مركز رئيسي عن طريق مجلس إدارة واحد ويدار كل فرع بواسطة مدير يعمل بموجب الصلاحيات المخولة له من المركز وتتشرك الفروع مع المركز الرئيسي في إدارة الاحتياطي الاولي والثانوي والقروض الاستثمارات والعمليات البنكية الأخرى (سلطان)
- **البنوك المجموعة:** هي عدد من البنوك المملوكة من قبل شركة قابضة وقد تكون فردية او ذات فروع ويحتفظ كل بنك رغم وجود الشركة القابضة بمجلس ادارته ومدير عام (الهوري، 1987)
- **بنوك السلاسل:** نشأة مع نمو البنوك التجارية وتضخم حجم اعمالها وتستمد نشاطها من خلال فتح سلاسل متكاملة من الفروع وهي عبارة عن مصارف منفصلة عن بعضها البعض إداريا ولكن يتولى الاشراف عليها مركز رئيسي وتعود ملكيتها الى شخص طبيعي واحد او عدة اشخاص طبيعيين ليس لشركة قابضة (الدلمي، 1992)
- **بنوك المراسلة:** هي بنوك متعاونة فيما بينها في مجالات معينة بهدف تحسين الخدمات البنكية وتنويعها ولم تقتصر على التعاون في المستوى المحلي وانما تعدت حدود الدولة (اخرن، 1989)

- **البنوك الإلكترونية:** وتسمى ببنوك القرن الواحد والعشرين حيث تقوم بتقديم الخدمات البنكية من خلال الحاسبات الالية دون توفر عمالة بشرية (عساف، 1978)
- **البنوك المنزلية:** تم تطبيق هذا النظام عام 1980 وتوسع استخدامها بعد انتشار أجهزة الحاسبات الشخصية PC وتعتمد هذه المصارف على ما يعرف بعملية التحويل وإعادة تحويل البيانات حيث يتم ربط الحاسب الالي بالبنك مع الحاسب الشخصي الموجود بالمنزل الزبون من خلال وسائط الاتصال حيث يعمل الحاسب الشخصي كمحطة طرفية لاستقبال الخدمات البنكية وارسال التعليمات من الزبون الى البنك مثل تحويل مبلغ من حساب الى حساب طلب دفتر صكوك جديد.(الباقي، 2015)

2.2 تمويل البنوك التجارية:

تعد وظيفة التمويل من أهم الوظائف داخل أي مؤسسة اقتصادية مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها، ويعد قرار التمويل من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة بما في ذلك البنوك التجارية التي تعتبر عنصر حيوي في عملية التمويل .

1.2.2 مفهوم التمويل:

-هو مجموعة الاعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة اليها ويمكن ان يكون التمويل قصير او متوسط او طويل الاجل (هندي، 2000).

-هو الامداد بالأصول في الأوقات الحاجة اليها.(المغربي، 2020)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بان التمويل هو وسيلة لتدبير الأموال لمساعدة المؤسسات والشركات على تحقيق أهدافهم من خلال توفير أموال إضافية أو رأس المال .

2.2.2 أهمية التمويل:

يعتبر التمويل مهما جدا لجميع المؤسسات والمنشأة ويرجع ذلك الى حاجة الاقتصادية للسلع والخدمات التي يحتاجها الناس في حياتهم اليومية حيث يؤدي رأس المال في المجتمعات الحديثة دورا رئيسيا في اتباع الحاجات وتنوعها.

ويتمثل التمويل في المهام التالية (الله، 1980):

- تكييف الوسائل النقدية المتاحة مع العمليات المادية بأنواعها المختلفة الضرورية
- تحقيق اعلى عائد ممكن من خلال الدورة السريعة للمخصصات المالية في عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي

-تحقيق مبدأ العقلانية والرشد عند إيفاق هذه المخصصات المالية في عملية تجديد الناتج الاجتماعي

-الحصول على الاعمال التي بواسطتها تشغيل اعمال المنشأة وهي استثمارات النقدية وحسابات للقبض والبضاعة والآلات والمعدات وذلك لزيادة الاستثمار في أحد الأصول وتقليله في أصل اخر او زيادة أحد الخصوم مثل زيادة الاقتراض (المغربي، 2020).

3.2.2 مصادر التمويل :

يعرف التمويل على أنه العملية التي من خلالها يتم توفير الأموال اللازمة للقيام بأي مشروع استثمار، وتنقسم مصادر تمويل المشاريع حسب طبيعتها إلى:

- مصادر تمويل ذاتية؛

- مصادر تمويل خارجية.

كما يمكن أن نصنف طرق التي يحصل بها أي مشروع استثماري على قروض إلى:

- الطرق المباشرة: والتي يقوم فيها مالك المشروع بإصدار حقوق مالية كالأسهم وسندات والعمل على بيعها لأصحاب الفائض المالي.

- الطرق غير المباشرة: يدخل فيها الوسطاء الماليين، وهم الأعوان الذين يتوسطون المدخرين والمستثمرين، ويكمن دورهم في التوفيق بين البائع للأوراق المالية والمشتري لها.

أما من حيث أجال استحقاقها فهي تنقسم إلى :

1- مصادر التمويل القصيرة الأجل: يقصد بها الأموال التي لا يتعدى تسديد قيمتها السنة الواحدة، ومن مصادر هذه الأموال ما يلي:

- الائتمان التجاري: يقصد به قيمة المشتريات الآجلة التي يحصل عليها المشتري من الموردين، والتي لا تتجاوز مدة تسديدها سنة واحدة، باستثناء بعض الأصول الثابتة التي من الممكن أن تتجاوز مدة تسديدها السنة (عثمان، 2003).

يرجع إلى هذا النوع من الائتمان عندما يكون رأس المال العامل غير قادر على تلبية الاحتياجات التشغيلية للمشروع ويزداد الاعتماد عليه في التمويل من خلال المزايا المتعددة التي يحصل عليها المشروع، خاصة وأنه يتميز بسهولة نسبية في الحصول على التمويل المطلوب، كما يأخذ الائتمان التجاري عدة أشكال نذكر منه:

- الشكل الأول: يتم الشراء على الحساب بناء على أمر توريد شفوي أو كتابي يصدر من المنشأة إلى المورد، وبمجرد أن يتم التوريد يقيد على حساب المشتري قيمة البضائع.

- الشكل الثاني: يتم التوريد مقابل كمبيالة مسحوبة على المشتري يرسلها البائع مع وصلات الشحن إلى البنك الذي يتعامل معه، والذي يقوم بدوره بالحصول على توقيع المشتري على الكمبيالة مقابل تسلميه وصلات الشحن.
- الشكل الثالث: يتم الحصول على البضاعة بعد أن يوقع المشتري كمبيالات بقيمتها ويسلمها مباشرة إلى البائع.

الائتمان التجاري: هذا يكون مناسباً في حالة هدم ربط الأسعار الحالية بالأسعار المستقبلية، أما إذا كان هناك ربط بينهما، فإن المصدر التمويلي هذا يصبح مكلف للغاية بالنسبة للمقترضين، وذلك لارتفاع الأسعار الحالية مستقبلاً.

- الائتمان المصرفي: هو العملية التي يقوم بمقتضاها البنك على منح العميل تسهيلات مصرفية، سواء كانت في شكل نقود أو في أشكال أخرى مقابل فائدة يحصل عليها البنك، من أجل تغطية العجز المسجل في السيولة لدى المشروع، وذلك لمواصلة نشاطه (الحميد، 2003).

أو هو قروض يحصل عليها المستثمر لتمويل المشروع، تكون في شكل تعهد متمثل في كفالة البنك للعميل لدى الغير، والتي يلتزم بتسديدها مقابل فوائد خلال فترة زمنية لا تتعدى السنة الواحدة.

هذه الفوائد يمكن أن تكون:

- فوائد بسيطة وتدفع في نهاية مدة القرض (المطلب):

- فوائد مخصومة مقدماً أي أن البنوك تمنح العميل القرض مخصوماً منه الفوائد المستحقة عليه مسبقاً،

هذا وتتعدد الضمانات التي تشترطها البنوك على المقترضين حتى تمكنهم من الحصول على القروض، والضمان الأساسي بالنسبة للبنك هو الثقة في العميل، وذلك من حيث قدرته على السداد ومدى سمعته الجيدة في السوق.

أما الضمانات الأخرى فتتمثل في (الزبيدي، 2002)

- الضمانات الشخصية: وهي كفالة شخص أو أشخاص آخرين معروفين لدى البنك للعميل وذلك من حيث مدى سمعته المالية الحسنة، مقابل أن يقوم الأشخاص الضامنين بتنفيذ التزامات المدين في حالة امتناعه عن السداد.
- الضمانات العينية: وهي تشمل ما يلي:
 - الرهن العقاري؛
 - الودائع النقدية؛
 - الكمبيالات التجارية؛

■ الأوراق المالية.

كما لا بد للائتمان المصرفي من أن يكون متزنًا، لأنه في حالة الانكماش يؤدي إلى الكساد، والعكس في حالة الإفراط فإنه يؤدي إلى التضخم.

إضافة إلى هذا فإن البنك قبل قبول تقديم هذا الائتمان أو رفضه يقوم بدراسة للعميل وذلك باستعمال النماذج التالية (الزبيدي)

■ نموذج SCS

■ نموذج SPS

■ نموذج PRISM

نموذج SCS : هذا النموذج تستعمله البنوك للإحاطة بالمخاطر التي ستعرض لها وهو يحتوي على العناصر التالية:

- القدرة على الاستدانة: وتتمثل في أهلية المقترض على الاقتراض، وقدرته على الإدارة السليمة لأعماله بما يضمن للمصرف قدرة المقترض من الحصول على عائد متوقع كافي لضمان تسديد ما عليه من قروض بفوائدها؛
- شخصية العميل: يتم تحديدها من حيث ميزات الفرد الأخلاقية، وذلك من حيث الأمانة ومصداقيته، والتي تبين شعور الفرد بالمسؤولية تجاه تسديد ما عليه من ديون؛
- رأس المال: وهو ثروة العميل من أصول منقولة وغير منقولة، والتي تعبر عن قوة العميل المالية وقدرته على تسديد الديون؛
- الضمان: يعتبر كحماية للبنك من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، كما لا بد من أن يكون هذا الضمان ملك للعميل، وقيمه كافية لتسديد قيمة القرض والفوائد؛
- المناخ العام: يقصد به الظروف الاقتصادية والبيئية المحيطة بالعميل بما تشمله من منافسة وظروف البيع والتوزيع.

ويقوم البنك بترتيب العملاء وفق هذا النموذج إلى:

- الشخصية + القدرة + رأس المال = مخاطر ائتمانية منخفضة جدا؛
- الشخصية + القدرة - رأس المال = مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة؛
- الشخصية + رأس المال + قدرة غير كافية = مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة؛
- القدرة + رأس المال - شخصية ضعيفة = مخاطر ائتمانية متوسطة؛
- القدرة + رأس المال - الشخصية = مخاطر ائتمانية عالية؛
- الشخصية - رأس المال - القدرة = مخاطر ائتمانية عالية جدا؛
- رأس المال - الشخصية - القدرة = مخاطر ائتمانية عالية جدا؛
- القدرة - الشخصية - رأس المال = العميل مخادع.

نموذج SPS: هذا النموذج لديه نفس وظائف النموذج السابق ولكن باستعمال معايير أخرى وهي:

- العميل: وذلك بتكوين شخصيته وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقه وذلك عن طريق مقابله؛
- الغرض من الائتمان: وهو مدى ملائمة احتياجات العميل مع سياسة البنك؛
- القدرة على السداد: ويتم تقديرها عن طريق التدفقات النقدية الداخلة للعميل؛
- الحماية: تتمثل في الضمانات التي يقدمها العميل للبنك؛
- النظرة المستقبلية: والمقصود بها الظروف البيئية المستقبلية التي قد تؤثر في العميل كمعدلات النمو العام والتضخم.

نموذج PRISM: يعتبر من النماذج الحديثة التي توصلت إليه البنوك في مجال التحليل الائتماني ويتكون من:

- التصور: ويتمثل في تصور المخاطر والعوائد التي يمكن تحقيقها من الائتمان؛
- القدرة على السداد؛
- الغاية من الائتمان؛
- الضمانات أو الحماية.

2- مصادر التمويل المتوسطة الأجل: يقصد بها الأموال التي يتم تسديد قيمتها في فترة تتراوح بين السنة والعشر سنوات، ومن مصادر هذه الأموال ما يلي:

- القروض المتوسطة الأجل: يتم الحصول عليها من البنوك وشركات التأمين وتكون عملية تسديدها وفق ما يسمى جدول الإهلاك أي على مدى عدة دفعات وليس دفعة واحدة، أما تكلفة هذه الأموال فتكون محددة وثابتة نسبياً وليست مرتبطة بمقدار الأرباح المحققة، إضافة إلى ذلك فإنها تتمتع بالإعفاء من الضريبة. (بامخرمة، 2001)

- التمويل التأجيرى: يقصد به قيام المشاريع باستئجار الآلات والأصول الأخرى بدلاً من امتلاكها، كما يمتلك هذا النوع من التمويل أهمية بالغة خاصة إذا كان المشروع في حالة يصعب عليه زيادة إصدار السندات (لطفي، 2006)، ومن أهم أنواع هذا التمويل ما يلي:

- الاستئجار التشغيلي: هذا النوع من الاستئجار يشمل استخدام الآلات ومعدات لمدة معينة، ولا يمكننا القول بأنه قرار تمويلي بقدر ما هو استثماري لأن الهدف منه استخدام الأصل، ويتميز الاستئجار التشغيلي بالخصائص التالية:

- إمكانية إلغاء العقد من طرف المستأجر؛
- تحمل المستأجر خدمات الصيانة والتأمين ومخاطر الإهلاك على الأصل.
- الاستئجار التمويلي: يقوم على أساس قيام المؤجر بتمويل شراء الأصول التي يحتاج إليها المستأجر، ولا تنتقل ملكية ذلك الأصل إلى المستأجر إلى غاية إتمام دفع كل مستحقات المالية (بامخرمة)، ويتميز هذا النوع من الاستئجار بما يلي:

- عقد الاستئجار غير قابل للإلغاء قبل انتهاء مدة العقد؛
- تحمل المستأجر خدمات الصيانة والتأمين على الأصل؛
- أن تغطي أقساط الاستئجار قيمة الأصل مع الربح من التأجير.

3- مصادر التمويل الطويلة الأجل: يقصد بها الأموال التي يتم تسديد قيمتها في فترة تتراوح بين 10 و 25 سنة، تعتبر هذه الأموال جزءاً مكملاً للهيكل التمويلي المحتمل للمشروع الاستثماري محل الدراسة، ومن مصادر هذه الأموال ما يلي:

- الأسهم: هي عبارة عن ورقة مالية، أو أداة دين غير محددة الأجل وأجلها النظري هو مدة حياة المشروع ذاته، تثبت امتلاك حائزها لحصة من رأسمال المشروع التي أصدرها مع الاستفادة من كل الحقوق وتحمل كل الأعباء التي تنتج عن امتلاك هذه الورقة. ويمكن تقسيم السهم من حيث الشكل إلى السهم الاسمي، السهم لحامله، والسهم لأمر، أما من حيث النوع فهو يشمل السهم النقدي والسهم العيني، كما يمكن تصنيف الأسهم من حيث الحقوق التي يتمتع بها أصحابها إلى:

الأسهم العادية: وهي أداة دين تمثل مستند الملكية لحاملها، فهي إذن جزء من رأسمال المشروع تطرح بقيمة اسمية للاكتتاب العام وتكون غير قابلة للتجزئة، تعطي حاملها حق الاشتراك في الإدارة ونقل الملكية، وفي الحصول على قيمة السهم أو جزء منه في حالة التصفية، وتكون مسؤولة المساهم محددة بقيمة الأسهم.

فهي إذن تعتبر بمثابة استثمار مباشر، ولحامل السهم الحق أرباح وخسائر الشركة، ويتخذ هذا النوع من الأسهم عدداً من القيم هي (بلعربي، 2002):

- القيمة الاسمية وتكون مدونة في صك السهم؛
 - القيمة السوقية وتكون وفق العرض و الطلب على النقود؛
 - القيمة الدفترية وهي ناتج قسمة حقوق الملكية على عدد السهم؛
 - القيمة المصدرة وهي القيمة التي يتم على أساسها إصدار السهم.
- الأسهم الممتازة: تعرف على أنها شكل من أشكال رأس المال، فهي تقدم لمالكيها ميزتين (عائد محدد، مركز ممتاز اتجاه جملة الأسهم العادية)، هذه الأسهم يكون لها نصيب محدد من الأرباح في الحدود الدنيا والحدود القصوى، كما تتميز هذه الأسهم بخاصيتين إضافة إلى خصائص الأسهم العادية هي:
- إمكانية تحويل الأسهم الممتازة إلى أوراق مالية؛
 - الأولوية للحصول على الأرباح قبل جملة الأسهم العادية؛
 - يستفيد حامله من دخل ثابت يتمثل في الفائدة وذلك على طول حياة السند؛

➤ يصدر لمدة زمنية معينة فالمقترض مجبر على دفع مبلغه عند أجل استحقاقه لحامله (شعور، لا توجد سنة للنشر).

➤ السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية؛

➤ سندات الدخل؛

➤ السند المضمون؛

➤ سند النصيب؛

➤ السند المستحق الوفاء بعلاوة الإصدار؛

➤ السندات الاسمية؛

➤ السندات المضمونة برهن الأصول؛

➤ سندات غير مضمونة بأصول معينة.

- الأرباح المحتجزة: هذا النوع من التمويل يلجأ إليه عند الرغبة في زيادة رأس المال دون إصدار المزيد من الأسهم، حيث يتم احتجاز الأرباح الناتجة عن الأسهم وعدم توزيعها بغية إعادة استثمارها في مشاريع جديدة، على أن يكون العائد من هذه العملية بالنسبة للحملة اكبر من الحد الأدنى للعائد المتحصل عليه. (عثمان، مرجع سبق ذكره):

ومن عناصر الأرباح المحتجزة نجد (العزیز، 2000):

- الاحتياطي القانوني: هو أدنى حد من نسبة الأرباح الصافية الذي لا بد من تكوينه.
- الاحتياطي النظامي: ويتم إنشاؤه وفق النظام الأساسي للمشروع، حيث لا يمكن العدول عن تكوينه ما لم يعدل نظام المشروع.

- الأرباح المرحلة: هي الأرباح المتبقية بعد توزيع الأرباح السنوية والتي يتم ترحيلها على إلى السنة التالية.

- القروض الطويلة الأجل: يعتبر هذا النوع من القروض من أهم المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في تمويل المشاريع الاستثمارية، ويقصد بها الأموال التي تحصل عليها المشاريع مقابل معدلات فائدة معلومة، من المؤسسات المالية من أجل تمويل أنشطتها الاقتصادية، والتي يتم تسديد قيمتها في فترة تتراوح بين 10 سنوات و 25 سنة.

- التمويل بالمشاركة: وضع بهدف تمويل مشاريع المستثمرين الذين يعتبرون دفع الفائدة حرام، هذا التمويل يكون من طرف البنوك الإسلامية (العزیز س.) وباستعمال طرق متعددة أهمها:

مشاركة البنك للمستثمر في رأسمال المشروع وفي الناتج المتوقع سواء كان ربحاً أو خسارة.

المشاركة هذه بين البنك والمستثمر تأخذ صفتين هما:

- المشاركة الثابتة والتي يكون فيها البنك شريكا للمستثمر في رأسمال المشروع وفي إدارته وتشغيله إضافة إلى الخسائر والأرباح المتحصل عليها وذلك مدى حياة المشروع.
- المشاركة المتناقصة وهي مشاركة البنك للمستثمر في رأسمال المشروع، على أن يحل المستثمر محل البنك بصورة سواء جزئية أو كلية وفيها يتم تحويل حصة البنك للمستثمر بالكامل.

تكلفة رأس المال الحدية: هي تكلفة الدينار الإضافي من الأموال الجديدة التي يتم الحصول عليها، ويتم حسابها عن طريق أخذ المتوسط المرجح للتكلفة الحدية لكل مكون وفقا لنسبة كل قيمة من كل مصادر التمويل التي ستلجأ إليها المنشأة (لطي، مرجع سبق ذكره).

- أنواع أخرى لتكلفة الأموال: يمكن توسيع مفهوم تكلفة رأس المال لمصادر تمويل أخرى نذكر منها:

- تكلفة الضرائب المؤجلة الدفع: حيث أنها تمثل موردا تمويليا لا يمكن تجاهله، إذ يمكن اعتبارها قرضا من السلطات العمومية دون فائدة وهو عكس ما يسمى بالغرامات وعلى هذا يمكن اعتبار تكلفة الضرائب المؤجلة الدفع ذات تكلفة متعددة أي مساوية للصفر (josette).

-اختيار هيكل التمويل الأمثل

إن توسع المشاريع الاستثمارية وتنوعها من جهة وتعدد مصادر التمويل من جهة أخرى جعل المستثمرين لا يعتمدون على مصدر وحيد للتمويل، كما أصبح من الضروري عليهم إعداد الميزانية الرأسمالية المثلى للتحقق من توافر الأموال اللازمة لتمويل عمليات الإنفاق الاستثماري.

هذه الميزانية يطلق عليها هيكل التمويل الأمثل، والذي يضم توليفة من مصادر التمويل التي تحمّل المشروع أقل تكلفة ممكنة، وبالتالي تحقيق أقصى ربح للملاك من خلال تعظيم القيمة السوقية للأسهم.

أن تأثير طريقة التمويل على ربحية المشروع، هي ما أدت إلى زيادة الاهتمام على اختيار هيكل التمويل الذي يحقق التوازن بين الأرباح وبين المخاطر المرتبطة بهيكل التمويل ذاته، وتكلفة كل مصدر من مصادر التمويل التي يتم دراستها للوصول إلى متوسط التكلفة المرجحة، ومقارنتها بعد ذلك بالعائد على الاستثمار لمعرفة ما إذا كان المشروع يحقق عائد أكبر أم لا، ولذلك تقوم محاولة الوصول إلى هيكل التمويل الأمثل على دراسة واعية لمصادر التمويل وتكلفة كل مصدر مع مراعاة القاعدة الأساسية التي يبني عليها التمويل من منظور مصادر التمويل، حيث أنه للوصول إلى هيكل التمويل الأمثل، لا بد من مراعاة بناء هيكل التمويل السليم على أساس القاعدة التالية (الدحام، 2009):

- مصادر التمويل قصيرة الأجل تمويل رأس المال العامل (الأصول المتداولة) ما عدا الجزء الثابت منها؛
- مصادر التمويل طويلة الأجل تمويل الأصول الثابتة والجزء الثابت من الأصول المتداولة

مع مراعاة تكلفة الحصول على كل مصدر تمويل على اقتصاديات المشروع .

إضافة إلى ذلك فإن اتخاذ قرار اختيار هيكل التمويل الملائم يرتبط بمجموعة من العوامل وهي :

- الرفع المالي: يقصد به نسبة مجموع القروض إلى مجموع الأصول، فالرفع المالي يعتبر من الاعتبارات الهامة في تخطيط الهيكل التمويلي للمشروع، ولذلك لا بد من إيجاد العائد الصافي للسهم العادي في ظل كل هيكل تمويلي مقترح، كما لا بد للمستثمرين من القيام باختيار مصادر التمويل التي تجني أكبر قدر ممكن من الأرباح، فنجد أن تكلفة الحصول على القروض أقل من تكلفة الأسهم الممتازة، وذلك لأن الفائدة المدفوعة على القروض تكون معفية من الضريبة (العزير س.، مرجع سبق ذكره).

ويقال الرفع المالي لأنه يحقق أرباح بدرجة كبيرة نتيجة استخدام الأموال المقترضة، وعموماً فإن الرفع المالي يزيد من معدل العائد على حق الملكية إذا كان معدل العائد على الاستثمار أكبر من سعر الفائدة.

- المخاطرة: إن اختيار أي هيكل تمويلي لمشروع استثماري يعتمد بالدرجة الأولى على عامل المخاطرة، وبعبارة أدق فإن الهيكل التمويلي الأمثل هو الذي يتميز بدرجة أقل من المخاطرة.

أما أهم مخاطر التي يمكن أن تواجه القروض الاستثمارية فهي:

➤ المخاطر العامة: هي المخاطر التي لا يمكن للمشروع الاستثماري أن يتجنبها من خلال التنوع في المحفظة الاستثمارية، وعموماً فإن هذه المخاطر تتعلق بالاقتصاد الوطني وتكون ناتجة عن تحرك سوق الأوراق المالية نتيجة تغير أسعار الفائدة، تأثير الكساد...

➤ المخاطر الخاصة: هي المخاطر الناتجة عن التغيرات في العائد الخاص ببعض الأوراق المالية، والتي يمكن للمشروع الاستثماري تجنبها أو التقليل من درجة خطورتها بإضافة بعض الأصول والأوراق المالية للمحفظة الاستثمارية.

أما قياس المخاطر المالية فيرتبط ارتباطاً وثيقاً بقرارات التمويل، حيث أن جزءاً من التقلبات التي يتعرض لها العائد المتوقع من الأسهم، يمكن إرجاعه إلى المخاطر المالية.

➤ المخاطر الكلية: وهي المخاطر التي تتضمن النوعين السابقين، يمكن قياس هذه المخاطر بمعامل الاختلاف (حكيم):

معامل الاختلاف = الانحراف المعياري / القيمة المتوقعة

- تكلفة رأس المال: يقصد بها الفوائد التي تدفع للحصول على رأس المال سواء كان في شكل قروض، أسهم أو سندات... إلخ، فقرار أي توظيف مالي إذن يتوقف على الطريقة التي يتم بواسطتها عملية التمويل وعلى تكلفة الحصول على هذا التمويل؛ حيث يتم تفضيل الهياكل التمويلية التي تعرف انخفاض في تكلفة الحصول على التمويل (لطفي، مرجع سبق ذكره).

ولقد تمت دراسة هذه التكلفة وفق المداخل التالية (العزیز س.، مرجع سبق ذكره):

- مدخل الربح الصافي والذي نقصد به تغير متوسط التكلفة وفق اختلاف نسبة الاقتراض، حيث أن زيادة نسبة الاقتراض في الهيكل التمويلي تؤدي إلى انخفاض التكلفة وارتفاع الربح.

- مدخل صافي ربح العمليات والذي يفترض ثبات متوسط التكلفة بوجود علاقة بين زيادة الاقتراض داخل الهيكل التمويلي وبين درجة المخاطرة المرتبطة بذلك.

- المدخل التقليدي والذي يفترض انخفاض متوسط التكلفة بارتفاع نسبة الاقتراض داخل الهيكل التمويلي وذلك حتى الوصول إلى نقطة الاقتراض المثلى، أما إذا زادت نسبة الاقتراض في الارتفاع فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع متوسط التكلفة مجدداً.

- مدخل مدجلياني وميلر والذي يفترض ثبات متوسط تكلفة الأموال مهما كان التغير في نسبة القروض إلى حقوق الملكية.

- الضرائب السائدة والمتوقعة: تؤثر الضرائب على الهيكل التمويلي من خلال الوفورات الضريبية التي تحققها، حيث تصبح الهياكل التمويلية التي تتضمن نسبة عالية من الاقتراض في وضع أفضل نسبياً مقارنة مع الهياكل التي تتضمن نسبة اقتراض منخفضة أو حقوق الملكية فقط، والسبب في ذلك يرجع إلى الاستفادة من الخصم الضريبي حيث تؤدي الوفورات التي تحققها الإعفاءات الضريبية إلى قدرة زيادة المشروع في مقابلة التزاماته الثابتة، أما التقلبات في المبيعات فتؤدي إلى زيادة المخاطر التجارية كما تؤدي أيضاً إلى الامتناع عن الاقتراض الكبير الحجم خوفاً من عدم قدرتها على السداد، أما إذا كانت المبيعات تتجه نحو النمو والارتفاع فهذا الأمر يستلزم زيادة التمويل الخارجي للمنشأة، وفي هذه الحالة تعتبر القروض أنسب مصدر للتمويل (الحكيم).

- الاعتبارات الأخرى المؤثرة في الهيكل التمويلي: أهم العوامل التي يفترض توفرها في أي هيكل تمويلي هي:

❖ الملائمة: نقصد بها ارتباط مصادر التمويل التي يلجأ إليها المستثمر بأنواع الأصول المستخدمة في المشروع وطبيعتها (الفتوح، 2003)، وعليه فعند اللجوء إلى التمويل لابد من مراعاة ما يلي:

- تمويل الأصول الثابتة والدائمة يتطلب اللجوء إلى القروض طويلة الأجل وأموال الملكية؛
- تجنب استخدام القروض الطويلة في تمويل الأنشطة الموسمية؛

- تجنب تمويل الأصول المتداولة بواسطة أموال الملكية مثل الأسهم العادية.

❖ المرونة: وتتمثل في قدرة تكيف الهيكل المالي للمشروع مع الاحتياجات التي تنشأ بتغير الظروف المحيطة به، وهي عامل مهم في تكوين هيكل مالي ملائم لعملها، بتوفير عدد من البدائل المختلفة للتمويل.

وتظهر فائدة المرونة في زيادة قوة المشروع على التفاوض مع مصادر التمويل، دون أن ننسى أن توفر المرونة في الهيكل المالي يستلزم تكاليف إضافية، وعليه لابد من دراسة مقارنة بين التكاليف الإضافية ومزايا التمتع بالمرونة.

قياس كفاءة وفاعلية الهيكل التمويلي : تتمثل فاعلية الهيكل التمويلي فيما يلي (D.R, 2008) :

- قدرة المشروع على تخفيض تكلفة رأسمال المستثمر، وذلك باستخراج المعدل الموزون لهذه التكلفة؛
- مقارنة المعدل الموزون لتكلفة التمويل مع المعدل الموزون لتكلفة التمويل لأقوى المنافسين ضمن إطار نفس النشاط ؛
- مقارنة تكلفة التمويل (معدل العائد المطلوب) مع معدل العائد المتوقع أي معدل العائد على الاستثمار المتوقع (المستهدف)؛
- مرونة هيكل التمويل وقدرة الإدارة على التغيير المستمر في نسبة مكوناته وحسب المتطلبات أو الحاجة إلى الموارد المالية، حيث يعكس ذلك القوة التفاوضية للمشروع مع المقرضين أو الدائنين؛
- قدرة الإدارة على إقناع المساهمين على احتجاز الأموال لتمويل أنشطة استثمارية متاحة؛
- قدرة الإدارة على تغطية الفوائد على القروض ، وتقاس من خلال قسمة صافي الربح قبل الفائدة؛ والضريبة على مجموع الفوائد ومقارنة نتائج هذه النسبة مع المنافسين في السوق؛
- تحديد نسب المديونية إلى حقوق الملكية ومقارنتها بالمنافسين؛
- تحديد نسب حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات التي يمتلكها المشروع ومقارنته بالمنافسين؛

- احتساب مجموع المديونية إلى مجموع الموجودات ومقارنتها بالمنافسين ضمن إطار نفس القطاع الذي يعمل فيه المشروع .

2.2 ما هية المؤسسات الناشئة:

استحوذت مفاهيم ريادة الأعمال، المقاولة، والشركات الناشئة على النقاش في العديد من التخصصات الأكاديمية خلال العقود الأخيرة، ومن خلال هذا المحور سيتم التطرق إلى مفهوم الشركات الناشئة، وخصائصها ومصادر تمويلها.

1.2.2 مفهوم المؤسسات الناشئة:

* تعريف الشركات الناشئة كلمة up start إنجليزية أمريكية الأصل، والكلمة تتكون من جزئين start : وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و: up وهو ما يشير إلى فكرة النمو القوي. وبدأ ظهورها بعد الحرب العالمية الثانية وذلك مع بداية ظهور الشركات رأس المخاطر. (صباح، 2020/2021)

وتعرف وفق القاموس الفرنسي la rousse بانها المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة

وفقا لـ (FridensonPatrick مؤرخ الأعمال) فإن تصنيف شركة ناشئة لا يتعلق بالعمر أو الحجم أو الصناعة، بل يجب استيفاء الشروط الأربعة التالية (شريفة، 2018):
إمكانات نمو قوية.

استخدام التكنولوجيا الجديدة.

تحتاج إلى تمويل ضخم.

التواجد في سوق جديد حيث يصعب تقييم المخاطر.

-وتعرف المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري من خلال ما نص عليه المرسوم التنفيذي 254/20 (الرسمية)تعريف خاص بالمؤسسات الناشئة من خلال شروطها التالية و التي تمنح المؤسسات علامة مؤسسة ناشئة:

-ان تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري.

-ان لا يتجاوز عمرها 8 سنوات.

-ان يكون نشاطها واعمالها منصب على انتاج السلع او تقديم الخدمات.

-ان لا يتجاوز رقم اعمالها الحد الذي تفرضه اللجنة المختصة والمحدد ب 04 مليار دج كما تضمنه تعريف هذه المؤسسات.

-ان تكون نسبة 50 بالمئة على الأقل من راس مال الشركة مملوك من قبل اشخاص طبيعيين او صناديق الاستثمار المتعددة او من طرف مؤسسات أخرى تحوز على علامة مؤسسة ناشئة.

-ان لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

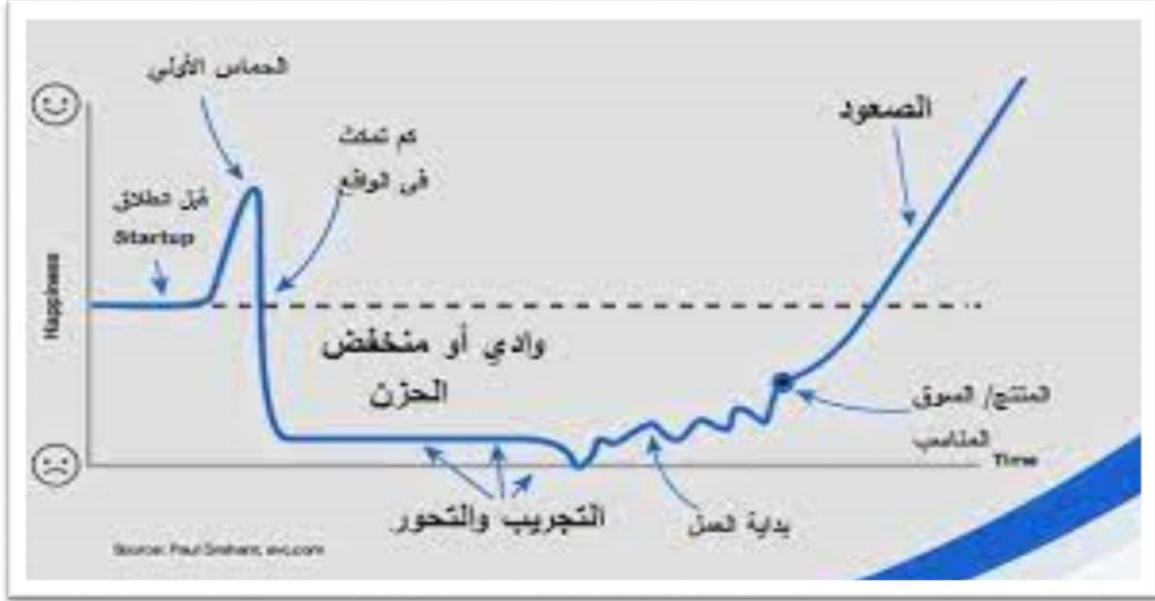
*انطلاقا من التعاريف السابقة، يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسات شابة حديثة النشأة تبتكر منتج او خدمة جديدة من خلال اعتمادها على التكنولوجيا وتمتلك الطموح للتوسع بشكل كبير، وتسعى لإيجاد نموذج ربحي يحقق ذلك الطموح خلال سنوات قليلة.

2.2.2 خصائص المؤسسات الناشئة ودورة حياتها:

*دورة حياة المؤسسات الناشئة:

من خلال التعريف السابق للمؤسسات الناشئة يخيل الينا ان اهم ما تتميز به المؤسسات الناشئة هو النمو المستمر غير ان الواقع غير ذلك بحيث انه في 100 مؤسسة ناشئة تنجح 4 او 5 مؤسسات ناشئة على الأكثر لأنها كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة قبل وصولها الى القمة ويمكن ابراز ذلك من خلال المنحنى التالي الذي صممه PAUL GRAHAM (فاطمة، 2021):

يمثل الشكل-1- مراحل دورة حياة المؤسسات الناشئة



المصدر (فاطمة، 2021)

وعليه سنتطرق بدراسة المراحل الخمسة لنمو المؤسسة الناشئة (حميسي، ع، 2020):

-مرحلة الوجود او مرحلة قبل الانطلاق: -الفكرة-: تركز هذه المرحلة على تقييم فكرتك والتوسع فيها من خلال اختبار السوق ومعرفة ما إذا كانت ستبلغ الافاق المطلوبة (الشريفة).

- مرحلة الانطلاق: وهي النقطة التي يتم تجسيد فيها الفكرة وتنطلق في السوق وأصعب ما يمكن ان يواجهه المقاول في هذه المرحلة هو ان لا تجد من يتبنى هذه الفكرة على ارض الواقع ويمولها ماديا فغالبا ما يكون التمويل من طرف العائلة والأصدقاء.

-مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو: في هذه المرحلة يرتفع الحماس ويبلغ المنتج ذروته وينتشر العرض ويمكن ان يتوسع النشاط الى خارج مبتكريه الأوائل فيبدأ ظهور العوائق من الضغط السلبي والمعارضين للمنتج ويبدأ الفشل مما يؤدي الى تراجع المنحنى .

-مرحلة تسلق الانزلاق في الوادي: بالرغم من استمرار التمويل من طرف الممولين المغامرين للمشروع الا انه يستمر في التراجع الى مرحلة واد الحزن او وادي الموت مما يؤدي الى خروج المشروع من السوق في حالة ما إذا لم يتدارك الوضع حيث يكون معدل النمو في هذه المرحلة ضئيل جدا .

-مرحلة تسلق المنحدر: يتم في هذه المرحلة تغيير الاستراتيجية المتبعة من طرف رائد الاعمال وذلك من خلال ادخال تعديلات جديدة وتحسين المنتج وإطلاق إصداره لتبدأ الشركة الناشئة في النهوض من جديد.

مرحلة النمو المرتفع: وهي بداية مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة تكون ما بين 5 و7 بالمئة أسبوعيا و10 بالمئة بشكل استثنائي وتبدأ الشركة الناشئة في النمو ويرتفع المنحنى وذلك من خلال تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار وطرحة في السوق المناسبة .

*خصائص المؤسسات الناشئة:

تختلف الشركات الناشئة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أن الشركة الناشئة تبحث عن نموذج أعمالها، بينما تطبق الشركات الصغيرة والمتوسطة نموذج أعمال محدد وتتميز الشركات الناشئة بجملة من الخصائص نوردتها فيما يلي:

مرونة وإبداع لا مثيل لهما.

يتعامل المبتكرون من رواد الأعمال باستقلالية كبيرة في أعمالهم، ولكن في بعض الأحيان يعانون من العزلة التي يمكن أن تكون شديدة، وتكون هذه الظاهرة أكثر وضوحا عندما ال يهتم المبتكرون بإحاطة أنفسهم بما يكفي من المستشارين (عيسوي، 2022)

تتميز الشركات الناشئة أيضا بنقص كبير في الموارد، إذ أن مجموع تكاليف البحث والتطوير والاستثمارات التجارية ومتطلبات رأس امال العامل تجعل عملية الابتكار بشكل عام كثيفة رأس امال، وهذا ما يتطلب توقع احتياجات التمويل إلى حد كبير حتى ال تواجه هذه الشركات أزمت التدفق النقدي التي غالبا ما تكون سبب في زوال الشركات الصغيرة.

التأخيرات في التطوير والاطلاق التجاري لمنتج أو عملية أو خدمة جديدة، بالإضافة إلى كثرة الأخطاء في نهج التسويق مما يعزز من الهشاشة المتصورة

يواجه رواد الأعمال عجزا أوليا في المصادقية بسبب الهشاشة الملحوظة في كثير من الأحيان، إلا أنه يتعين عليهم مع ذلك خلق الثقة بين المستثمرين والعملاء والموردين والموظفين المستقبليين.(بكر، صفحة 360)

3.2.2 مصادر تمويل المؤسسات الناشئة:

*هناك عدة مصادر لتمويل المؤسسات الناشئة وتختلف هذه المصادر حسب مراحل تطور المؤسسات الناشئة ودرجة تطور البيئة المالية في الاقتصاد وفيما يلي أبرز هذه المصادر:

* المصادر غير رسمية وتتمثل في (robehmed.N, 2016):

- أموال الحب: وتشمل بشكل أساسي المؤسس والعائلة والاصدقاءF3 وبالتالي فان التطور الاولي للمشروع يعتمد على المساهمة الشخصية للمؤسس وعلى المساهمات المالية للأشخاص الذين ينتمون الى حاشيته المباشرة

-ملائكة الاعمال: يميل ملائكة الاعمال الى ان يكون افرادا عاديين غالبا ما أسسو شركاتهم الناجحة الخاصة في الماضي وهم سوق غير رسمية للتمويل المباشر ويتطلعون باستثمار البعض من اموالهم والخبرة المكتسبة في شركات ريادية صغيرة من خلال امتلاكهم الأسهم

* المصادر الرسمية وهي (B.swisher, 2018):

- **التمويل المصرفي:** يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد استدانة، حيث يعتمد على التمويل المصرفي بشكل شبه كلي لتمويل المشروعات بمختلف أحجامها، و تعتبر المؤسسات الناشئة مجبرة للجوء إلى البنوك بسبب نقص مواردها المالية، غير ان البنوك تبتعد عن زبائنها فكثير من الأحيان بسبب هشاشة هذه المؤسسات، وقد أصبحت هذه الوضعية ال تطاق بالنسبة للمؤسسات المصغرة ذات نسب النمو العالي، التي أصبحت مجبرة للتخفيض من استثماراتها وبالتالي مستويات التشغيل بها، لذا تعتبر البنوك مصدرا لإحدى الصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات، في حين أنه في بلدان أخرى كتونس مثلا تم القضاء على هذه الصعوبات بفضل وجود بنوك محلية قريبة من المؤسسات المصغرة، وفي الجزائر يشكل كل من البنك العمومي والمؤسسات الناشئة عاملين مختلفين وبعيدين ولا تربطهما إلا العالقات الرسمية مما تجردها من دور الشريك الفعال، وخاصة في ظل قلة البنوك الخاصة والبنوك المتخصصة في هذا المجال وقد قامت الجزائر ببعض المحاولات سابقا لدخول هذا المجال، لكنها فشلت بسبب البيروقراطية، إذ أن الشركات الناشئة لديها خصوصيات تميزها عن غيرها، إذ تتمحور حول فكرة مبتكرة ومستحدثة في مجالها، وال يمكن تمويلها بالطرق المصرفية التقليدية، لان هذا المجال يعرف نموا متسارعا، ولا يمكن انتظار بيروقراطية المصارف وعراقيل الإدارات (بورنان-صولي، 2020).

- **رأس امال المخاطر في الجزائر:** شركة رأس امال المخاطر حسب المشرع الجزائري هي تلك الشركة التي تهدف للمشاركة في رأس مال شركة وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة للمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة، حسب ما جاء في الفصل الأول من القانون رقم 02-11 الصادر بتاريخ 24 جوان 2002. (القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 جوان 2002 .) كما وضع القانون معايير تتعلق بنسبة المساهمات والقروض في هذه الشركات، إذ ال يمكن لها أن تساهم بأكثر من 12 % من رأسمالها واحتياطياتها في مؤسسة واحدة، ولا يجوز لها أن تحوز أسهما بأكثر من 49 % من رأسمال مؤسسة واحدة 02-11. (القانون من 10-12 المادة (ويتواجد في الجزائر

حوالي إحدى عشر شركة تمارس نشاط رأس المال الاستثماري منها العمومية، غير مقيمة أخرى ذات رأس مال مختلط، وهو ما يبرزه الجدول الموالي.(ودان، 2018)

الشركات الناشطة	نوع شركات رأس المال الاستثماري
الشركة المالية للاستثمار و التوظيف SOFINANCE الجزائر استثمار الصندوق الوطني للاستثمار و الصناديق الولائية الاستثمارية	شركات عمومية
Africa Invest/ECP/ARBAAJ/RIVA and GARCIA	شركات غير مقيمة ذات رأس مال اجنبي
الشركات الجزائرية الأوروبية للمساهمة FINALEP الشركات الجزائرية السعودية للاستثمار ASICOM	شركات ذات رأس مال مختلط

وفيما يلي بعض شركات رأس المال الاستثماري بالجزائر وأدائها:

***الشركة المالية للاستثمارات والتوظيف:** حصلت على اعتماد من الهيئة المصرفية المركزية في جانفي 2001 برأس مال وطني يقدر بحوالي 2 مليار دج، وتوفر الشركة صيغ تمويل متعددة منها التمويل بالإيجار، والتمويل برأس مال الاستثماري، ومن مهام هذه المؤسسة توفير التمويل للمشاريع محلية أو الأجنبية، كما ترافقها في مختلف مراحل النشاط ابتداء من دراسة الجدوى والهندسة المالية، كما تتدخل في عمليات الخصخصة.

لا تغطي الشركة كل الأنشطة بل انحصرت مجال عملها في الصناعات التحويلية للمنتجات الغذائية وتخزين المنتجات وصناعة الألبسة وتحويل الخشب واستغلال الثروات المنجمية، أي الاهتمام بالصناعات التحويلية وهو نشاط ضئيل المخاطر إذا ما تمت مقارنته بالأنشطة الأخرى وتشير بيانات الشركة أن التمويل الإيجاري يستحوذ على الحصة الأكبر من نشاط الشركة، يليها التمويل من خلال القروض القصيرة والطويلة الاجل، لتأتي بعدها بقية الصيغ الأخرى وهي التمويل من خلال المساهمة في رأس المال، الالتزام من خلال التوقيع، والتمويل من خلال الأوراق المالية ذات الدخل الثابت(حنيفي.ع، 200)

***الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة:** أسست الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة بعد مجموعة من الاجتماعات التي قام بها بنك الجزائر ووزارة المالية مع البنك الأوروبية للاستثمار، الوكالة الفرنسية للتنمية والصندوق الألماني للتعاون من أجل تقديم دعم لتنمية الاستثماري الجزائر، بتاريخ 12 نوفمبر 1990، تم إمضاء اتفاقية سمحت بإنشاء الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة فيما يعد، وقد بلغ رأس مال الشركة عند إنشائها 23.220.000 دج موزعة على بنك التنمية المحلية بنسبة 40، % القرض الشعبية بنسبة 20 % والوكالة الفرنسية للتنمية بنسبة 40، % وبعد انضمام البنك الأوروبي للاستثمار

وصل رأس مالها إلى 129.220.000 دج يحوز عليه كل من بنك التنمية المحلية بنسبة 40 %، الوكالة الفرنسية للتنمية بنسبة 24.20 %، القرض الشعبي الجزائري بنسبة 20 % والبنك الأوروبي للاستثمار بنسبة 22.11 %). بقيت استثمارات الشركة خلال الفترة 2012-2012 ثابتة، سواء من جهة عدد المؤسسات المكونة للمحفظة الاستثمارية أو من جهة المبلغ الإجمالي للاستثمار، حيث بقيت محفظتها في كل سنة متكونة من خمس مؤسسات بقيمة إجمالية تقدر بـ 202.213 مليون دح، ويمكن إرجاع ذلك لعدم حيازتها مساهمات جديدة بسبب مجموعة من الصعوبات التي تعيق هذه الوساطة المالية في الجزائر، كما تتراوح مساهمة الشركة في رأس امال الاجتماعي لهذه المؤسسات ما بين 22.4 % و 32 % إن استثمارات هذه الشركة منذ نشأتها إلى غاية سنة 2012 جد ضعيفة من ناحية عدد المؤسسات ومن ناحية المبالغ المستثمرة، حيث استثمرت بأموالها الخاصة في 12 مؤسسة بالإضافة إلى ثالث مؤسسات أخرى عن طريق الصناديق الاستثمارية الولائية، أي بشكل إجمالي مولت 12 مؤسسة، وهو عدد ضعيف إذا ما قورن بالشركات التي تنشط في الدول المتقدمة، وبالتالي هذا تأكيد للمحدودية والنقص الفادح في التمويل برأس امال المخاطر (سعاد، 2019)

*الجزائر استثمار: مؤسسة رأسمال استثماري، طابعها القانوني ذات مساهمة، يحكمها القانون رقم 1102- المؤرخ في 24 جوان 2002 والمتعلق بشركة رأسمال الاستثماري. أنشئت في 20 ديسمبر 2009 بينما بدأت نشاطها في 2 جولية 2010. أنشئت بمبادرة من بنكين عموميين هما بنك الفالحة والتنمية الريفية (20%) والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (30%)، لقد تم اعتمادها من طرف وزارة المالية بتاريخ 11 ماي 2010 برأس مال اجتماعي يبلغ مليار 1 دينار جزائري. لم يتعدى عدد المشاريع التي ساهمت الجزائر استثماري تمويلها 14 مشروعا طيلة فترة 2 سنوات من إنشائها، وهذا يعد عددا قليلا باعتبار هن الهدف من إنشاء هذه المؤسسة كان توسيع تقنية رأس امال المخاطر في الجزائر، ومساعدة أصحاب الأفكار على تحويل أفكارهم إلى مشاريع في الواقع، أما من حيث نوعية النشاطات التي مولتها المؤسسة فهي نشاطات عادية ال تنطوي على مخاطرة كبيرة، وبعيدة كل البعد عن كونها نشاطات منتجة لتكنولوجيا حديثة أو مساهمة بشكل فعال في تنمية الاقتصاد. وعلى العموم يمكن تلخيص أهمية رأس امال المخاطر كبديل لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر (الانطلاق الرسمي لصندوق تمويل المؤسسات الناشئة، 2021) في النقاط التالية:

- لا تزال مساهمة شركات رأس امال المخاطر في الجزائر ضعيفة، وال ترقى لتطلعات الاقتصاد الوطني؛

لا يوجد تطبيق حقيقي مفهوم رأس امال المخاطر في الجزائر سواء من حيث حجم المخاطر أو من حيث طبيعة الأنشطة التي تستهدفها هذه التقنية، أو حتى أنواع التمويل التي تدرج في

إطاره، فمن حيث المخاطر ال تنطوي الشركات التي تمولها على مخاطر كبيرة، كما أن الشركات الممولة تفتقر لعنصر الابتكار

-الصندوق الوطني لتمويل المشاريع الناشئة ASF (Fund up-Start Algerian:

(يسمى بالصندوق الجزائري للشركات الناشئة هو نتيجة للتعاون بين الوزارة المنتدبة للاقتصاد المعرفة والشركات الناشئة، سوناطراك، بنك التنمية المحلية BDL ، القرض الشعبي لجزائري CPA، البنك الخارجي، البنك الوطني الجزائري BNA، الصندوق الوطني الادخار والتوفير CNEP. (وهذا بمبلغ أولي يبلغ 20 مليون دولار وعلى الرغم من أن هذا الصندوق يتم تمويلهم طرف الدولة، غير أنه يبقى مفتوحا على القطاع الخاص وكذا الشركات الأجنبية الراغبة في المساهمة فيه ماليا. الصندوق الذي يتم إطلاقه ضمن المؤتمر السنوي للمؤسسات الناشئة، لهما مهمة مزدوجة تتمثل في توفير التمويل اللازم للشباب من خلال المشاريع المبتكرة دون اللجوء إلى الديون، مع إعطاء فرصة ثانية محتملة في بورصة الجزائر، من خلال دمج الشركات) التكنولوجيا في الغالب (مع إمكانيات نمو عالية على المدى القصير والمتوسط. Anann، يسمح الإطلاق الرسمي لصندوق تمويل المؤسسات الناشئة بمعالجة مشكل التمويل لهذه المؤسسات، عبر الاعتماد على آلية قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال بدلا من ميكانيزم التمويل التقليدية القائمة على القروض، وهي آلية تضمن تحمل الخطر، بقناعة أنه ال يمكن الحديث عن مؤسسة ناشئة دون التكلم عن المخاطرة في رؤوس الأموال. من البارز من خلال تركيبة ومهام صندوق تمويل المؤسسات الناشئة أنه ال يختلف بشكل كبير عن الصناديق وهيئات الدعم التي تم إنشاؤها في السابق، فغالبا ما تعاني الصناديق المدعومة من طرف الدولة من ضعف الحكومة وتوجيه الأموال بناء على التطلعات السياسية والاجتماعية ال الاقتصادية (بكر، تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع و المأمول، 2021).

قام ASF في نهاية سنة 2022 بتمويل ازيد من 80 شركة ناشئة جزائرية متحصلة على علامة "مشروع مبتكر" و علامة "مؤسسة ناشئة" و افاد الصندوق الذي عزز مؤخرا قدراته التمويلية بموجب اتفاقية مع الخزينة العمومية لتمويل الصناديق الاستثمارية الولائية، بمعدل دراسة 20 الى 25 ملف في الشهر. و يقدم ASF 3 امكانيات تمويله حسب نوعية المؤسسة الناشئة المعينة، بحث يتم تمويل :

1-مؤسسة ناشئة أولية ب5مليون دج.

2-مؤسسة ناشئة متواجدة في السوق بقيمة 2مليار سنتيم

3-شركة ناضجة ب15مليار سنتيم كحد اقصى.

***منصات التمويل الجماعي:** يعتبر التمويل الجماعي من بين البدائل التي يمكن تفعيلها في الاقتصاد الجزائري، وهذا لتواجد كتلة كبيرة من الأموال خارج الدائرة الرسمية، وقد نصت المادة 42 من قانون المالية التكميلي 2020 على تأسيس منصات التمويل الجماعي عبر الأنترنت، حيث نصت المادة على ما يلي: "نشأ صفة مستشار الاستثمار التساهمي يكلف بخلق وإدارة منصات الاستشارة في ميدان الاستثمار التساهمي واستثمار أموال الجمهور الكبير عن طريق الأنترنت" (المادة 42 من قانون المالية التكميلي 2020)، ويتم تحديد شروط تأسيس واعتماد ممارسة ومراقبة المستشار التساهمي عن طريق لجنة تنظيم ومراقبة عمل البورصة. تعتبر تجربة التمويل الجماعي في الجزائر مبتدئة، حيث توجد منصة تمويل جماعي واحدة ألا وهي منصة Ninvesti التي تعتبر أول منصة تكنولوجية مالية في الجزائر، دخلت حيز الخدمة في 10 ماي 2020، وقد تم إنشائها من طرف مجموعة من الشباب وأصحاب المؤسسات الاقتصادية الفرنسية الجزائرية بهدف جعلها بمثابة موقع مرجعي للتمويل التعاوني. وفي هذا الأساس يرى العديد من الخبراء أن تفعيل التمويل الجماعي ال يزال يحتاج إلى متطلبات أكثر في الجزائر، حيث يرى الدكتور بريش عبد القادر أن نجاح مثل هذه الأساليب الجديدة في التمويل ونجاح مستشار الاستثمار التساهمي في الجزائر يتطلب هندسة قانونية خاصة تراعي خصوصية هذا الأسلوب المبتكر في جمع الأموال وإعادة منحها أي أسلوب جديد في عملية الوساطة المالية، كما يتطلب الأمر ضبط الترسانة التشريعية في مجال المعاملات المالية الالكترونية، وتوسيع وتعميم وسائل الدفع الالكتروني عبر الأنترنت، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وسرعة تدفق الأنترنت، وقبل هذا كله يجب نشر ثقافة البورصة والمعاملات المالية في السوق المالي وتعزيز ثقة الجمهور في مثل هذه الأساليب المبتكرة في التمويل (فاطمة، 2021).

***الإعفاءات الضريبية والجبائي المبرمجة لفائدة المؤسسات الناشئة:** نص القانون رقم 02-20 المؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق لـ 4 جوان 2020، المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2020 عن جملة من الإعفاءات الجبائي لفائدة المؤسسات الناشئة، وذلك على النحو التالي:

- **قانون المالية التكميلي:** اعفاء الشركات الناشئة من الرسم على النشاط المنهي والضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط؛

- **إعفاء الشركات الناشئة الخاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة من الضريبة الجزافية الوحيدة وضمن نفس الشروط؛**

- **الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، المعدات التي تفتنيها الشركات الناشئة بعنوان إنجاز مشاريعها الاستثمارية .**

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن بدائل تمويل المؤسسات الناشئة جد محدودة في الجزائر، وهو ما يتطلب دعماً أكبر من أجل تعزيز نشاطها، وتحقيق الهدف المنشود منها. كما تضمن قانون المالية لسنة 2021 حزمة إعفاءات أخرى، حيث تم إعفاء المؤسسات التي تحوز على وسم شركة ناشئة من الرسم على النشاط المهني ومن الضريبة على فوائد الشركات، مدته سنتين ابتداء من تاريخ حصولها على الوسم، كما سيتم إعفاء العتاد الذي تكتنيه هذه المؤسسات والذي يدخل مباشرة في انجاز مشاريعها الاستثمارية من الرسم على القيمة المضافة، وتخضع لحقوق جمركية في حدود 2 بالمائة. (سعاد، 2019)

-تأجير التمويل: هو الحصول على أصل من الأصول للانتفاع به واستخدامه وحيازته لفترة من الزمن، ويكون محوره الأساس ي بصورة وبأخرى هو الايجار أو استئجار الأصل، واستئجار الأصول هو عقد بين مالك الأصل فرد ومؤسسة يسمح للمستأجر باستخدام ذلك الأصل لفترات زمنية معينة للحصول على منفعة معينة من المنافع وتعتبر هذه الطريقة شائعة لتمويل المعدات والحقيقية من قبل البنوك وشركات التأجير في العديد من البلدان، حيث يبرم المقترض، بعد شراء الأصل الثابت، عقد إيجار مع المقترض الذي يحدد جدول السداد، وفي العديد من العقود، هناك احتمال لوجود خيار حيث يمكن للمقترض شراء الأصل في نهاية العقد بالسعر المحدد مسبقاً (اللطيف، 2000).

*يوفر التأجير التمويلي عادة خلال المرحلة الثانية من دورة حياة الشركة، حيث تحاول الشركة توسيع أنشطتها التجارية والبحث عن خيارات تمويل مختلفة.

يمكن استخدام التأجير لتوفير التمويل للشركات الناشئة، لأن قرار الاكتتاب يعتمد على قيمة الأصول المؤجرة. علاوة على ذلك، يمكن أن يوفر أيضاً التقاسم المثالي للمزايا الضريبية لكل من المؤجر والمقترض، حيث يتم تقسيم الضرائب وتقاسمها بالتساوي أو كما هو مذكور وفقاً لاتفاقية بين المؤجر والمقترض.

***حاضنات الأعمال:** مع استحداث المؤسسات الناشئة ظهرت الحاجة الاحتضان هذه المؤسسات وتوجيه رواد الأعمال عن طريق الحاضنات الأعمال وتساعد برامج الحاضنات على توفير التمويل وحشد الموارد المالية ورأس المال المغامر عادة من خلال شبكة من مقدمي الخدمات الخارجيين. استقبلت الجزائر مفهوم حاضنات الأعمال تحت تسمية مشاتل بمناسبة صدور المرسوم التنفيذي رقم 78-الخاص بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات في إطار تطبيق المادة 12 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18-2 الملغى بموجب القانون رقم 02-17.

إلا أن مفهوم حاضنات الأعمال تغير بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254 حيث استعمل لفظ الحاضنات والتي أصبحت توصف بأنها كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتم استحداث لجنة تتكفل بمنح علامة لكل هيكل

قانوني يطلبها بصفته مختص في احتضان المؤسسات الناشئة، والمشاريع المبتكرة. والمادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 تنص على شروط الاستفادة من علامة حاضنات الأعمال، أما نص المادة 25 من نفس المرسوم يعبر عن الدور الذي تنشأ لغرضه حاضنات الأعمال باعتبارها مؤسسات اقتصادية هدفها هو دعم المشروع المبتكر.

تعتبر حاضنات الأعمال من أكثر الآليات فعالية من خلال توفير الدعم ومرافقة للمشروعات الناشئة الواعدة بالنمو وزيادة حظوظها في النجاح من خلال منحها كل ما تحتاجه من عوامل الدعم. (قرمش، 2021)

3. العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الناشئة:

تتوجه العديد من المؤسسات الناشئة الى البنوك التجارية قصد التمويل عن طريق القروض البنكية الا ان البنك لا يتعامل مع هذه المؤسسات وهي في بدايتها لأنه يكون كثير الحذر لان خطر منح القروض مرتفع جدا .

1.3 علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الناشئة الجديدة:

في هذه المرحلة لا يتعامل البنك مع المؤسسات الناشئة لعدة أسباب و هي (flament, 2004):

-المؤسسة الجديدة معرضة للكثير من الاخطار مما يؤدي الى ضعف مردودية المؤسسة لان 35 بالمئة من هذه المؤسسات تفشل بعد 5 سنوات من انشائها؛

-عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على اثبات قدراتهم وعدم تقديم ضمانات كافية للحصول على القروض المصرفية؛

-وجود مؤسسات حكومية متخصصة في دعم هذه المؤسسات خلال مرحلة الانشاء.

2.3 علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الناشئة في مرحلة النمو والتوسع (nakamura):

في هذه المرحلة يفضل البنك التجاري ربط علاقته مع هذه المؤسسات وهي في طور النمو والتوسع لعبة أسباب وهي:

*وجود معطيات مالية ومحاسبية تاريخية لدى البنك عن نشاطات هذه المؤسسة؛

*قدرة البنك على تحديد على تحديد الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي قياس خطر منح القروض؛

*إمكانية البنك في الحصول على معلومات كافية حول تسيير المؤسسة من خلال تسييره لحساباتها الجارية وعلى تحديد نوعية العلاقة مع الموردين والعملاء؛

*المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة هي معلومات واقعية.

6.2.2 مشاكل ومعوقات التي تواجه تمويل المؤسسات الناشئة:

يلاحظ الاهتمام الكبير الذي حظي به موضوع المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال في الجزائر خلال السنوات الاخيرة سواء من قبل السلطات الرسمية أو الهيئات الأكاديمية، إلا أن هذا النوع من المؤسسات الناشئة (startups) يواجه العديد من الصعوبات نظرا حداثة عهده في الجزائر من جهة، يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة من أكثر المواضيع التي تتسلط عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، ويتجدر الإشارة أن الجزائر تأخرت قليلا في إطلاق هذا النوع من المشاريع، خاصة في ظل التأخر التكنولوجي على مختلف الأصعدة، بالإضافة إلى ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير الذي مل يتجاوز 7% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2016 محتلة بذلك المرتبة 64 على المستوى العالمي النسبة للجزائر وبالرغم من وجود بعض المبادرات المحدودة في إنشاء شركات ناشئة، إلا أنه ولحد الآن ال توجد جربة رائدة، كما يلاحظ أن أغلب المؤسسات الناشئة تنشط في مجال التسويق الإلكتروني ، كما أنها مجرد محاكات لتجارب سابقة في العام تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر صعوبات في مجال التمويل بسبب ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، و يتجلى ذلك في (سعاد، 2019):

- غياب أو نقص كبير في التمويل طويل المدى

-نقص المعلومات المالية كالإعفاءات.

-محدودية صلاحيات الوكالة البنكية في منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية.

-هشاشة العلاقة البنك بالمؤسسة إذ تعتبر البنوك إحدى مصادر الصعوبات اليت تعان منها المؤسسات، حيث أصبحت المؤسسة مجبرة على التخفيض من استثماراتها وبالتالي مستويات الشغل بها

7.2.2 طرق تمويل المؤسسات الناشئة من طرف البنوك:

يتم تمويل المؤسسات الناشئة من طرف البنوك التجارية عن طريق تمويل الاستغلال وتمويل الاستغلال:

***تمويل الاستغلال (القادر، 1997):**

ويتمثل في القدرة المالية التي يتم التضحية بها في فترة محددة من اجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال من خلال هذا المعنى ينصرف تمويل الاستغلال الى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منه كنفقات شراء المواد الخام والأولية ودفع اجور العمال وما الى ذلك من المدخلات اللازمة لإكمال العملية الإنتاجية والتي تتشكل في مجموعها الانفاق الجاري

***تمويل الاستثمار (سفر، 2004):**

يتمثل في الأموال الموجهة للنفقات التي يترتب عنها انتاج طاقة جديدة او توسيع الطاقة الحالية للمشروع كسواء او اقتناء الآلات والتجهيزات وما اليها من العمليات التي يترتب القيام بها زيادة رأس المال المشروع

ومن وجهة نظر المخطط الجزائري فان الاستثمار هو حصيله ثلاثة نشاطات وهي:

- اقتناء او خلق سلعة معمرة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية او انشاء مجموعة إنتاجية كاملة.
- تجديد التجهيز الموجود المتعلق باستبدال سلعة معمرة بسلعة أخرى معمرة للمحافظة على طاقات الإنتاج.
- نفقات الصيانة والإصلاحات الكبيرة للعتاد المخصصة لإطالة الحياة الاقتصادية للتجهيز الموجودة بمعنى المدة العادية للاستغلال.

مما تقدم يتضح ان لتمويل الاستثمار خاصيتين هما (سفر، 2004):

- 1-ان عوائد الأموال المنفقة على الاستثمار يتحقق بعد فترة طويلة بعد حدوث الانفاق كما ان العائد لا يتحقق دفعة واحدة انما يتوزع على فترات.
- 2-زيادة عنصر عدم التأكد المرتبطة بتقديرات إيرادات وتكاليف الاستثمار الناتج عن طول الفترة التي يستغرقها النشاط الاستثماري وما تفتحه من احتمالات تغير معطيات في نهاية الفترة عن بدايتها.

4. الدراسات السابقة و تميز الدراسة الحالية:

1.4 الدراسات السابقة:

- بن عيادة جليلة السنة 2022 دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية مجلة دراسات القانون صنف-ج- المجلد 08 العدد 01 صفحة 174/157
هدفت هذه الدراسة الى تسهيل إجراءات تمويل المؤسسات الناشئة و مراعات الاحتياجات المالية للمؤسسة , و تشجيع المؤسسات الناشئة من خلال تقديم المساعدة و الدعم , و توفير المناخ المناسب لعمل المؤسسات الناشئة , و وضع منظومة قانونية خاصة بالمؤسسات الناشئة.
- عراب فاطمة الزهراء, صديقي خضرة سنة 2021 دور الدولة في دعم و تنمية المؤسسات الناشئة بالجزائر حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية المجلد 08 العدد 01 الصفحة 47/33
هدفت هذه الدراسة الى تبيان دور الجزائر الجديدة في دعم المؤسسات الناشئة , و ذلك بتسليط الضوء على قرار انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة و تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي فتوصلت الدراسة الى ان انشاء صندوق خاص لتمويل المؤسسات الناشئة بالجزائر, الى رفع العديد من العراقيل البيروقراطية عن هذه المؤسسات, ويسهل إجراءات انشاءها, مما يمكنها من دور أساسي في تعزيز الاقتصاد الوطني.
- زرواق عائشة سنة 2022 تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري مجلة الجزائر للحقوق و العلوم السياسية المجلد 07 العدد 01 الصفحة 989/970
هدفت هذه الدراسة الى ابراز اهمية التمويل على اختلاف صيغه في دعم و تطوير المؤسسات الناشئة التي أصبحت المحهدفت هذه الدراسة الى ابراز اهمية التمويل على اختلاف صيغه في دعم و تطوير المؤسسات الناشئة التي أصبحت المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للدول, الا انها لاقت صعوبات تمويلية عدة بسبب تبنيها لافكار إبداعية قائمة على المخاطرة, ساهمت في احجام البنوك عن منحها الائتمان. و حرصا منه على استمرار هذا النمط من المؤسسات, استحدثت المشروع الجزائري اطارا قانونيا تضمن اليات عدة لتمويلها.
- مولود قنوش, محمد هاني, عمرو هاني, كتاب جامعي حول المؤسسات الناشئة و دورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر, البويرة , مخبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التطوير المحلي.

تناولت هذه الدراسة موضوع المؤسسات الناشئة من حيث العقبات التي تحول دون تطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة الناشئة, بحيث تبين الدراسات الميدانية ان أصحاب المشاريع يواجهون ثلاثة عقبات رئيسية, محدودية الربط بالشبكة الكهربائية, صعوبة التمويل, منافسة القطاع غير رسمي, و ان كانت هذه العقبات تختلف من دولة الى أخرى حسب مستوي التنمية .

2.4 تميز الدراسة الحالية:

تميزت دراستنا عن باقي الدراسات الأخرى في: الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة بالإضافة الى مختلف الطرق التمويلية و كذلك دور الوكالات الوطنية في دعم المؤسسات الناشئة و اختلاف عينة الدراسة و مختلف العراقيل التي تواجه هذه المؤسسات في مراحل نموها .

5. خلاصة الفصل:

من خلال هذه الدراسة تبين لنا ان للبنوك التجارية امهية كبيرة في تمويل المؤسسات الناشئة من خلال منحها مختلف القروض و توفر لها المصادر المالية اللازمة من اجل استمرارها و تطورها خاصة لعدم قدرة هذه المؤسسات في توفير المال كونها مؤسسات حديثة النشأة و جديدة في الوسط و انها تتعرض لعدت أزمات مالية .

فالبنوك التجارية تمثل الركيزة الأساسية في دعمها بالإضافة الى الوكالات الوطنية الخرى التي تقدم لها الدعم بنسبة قليلة على عكس البنوك التجارية التي لها اعلى سقف تمويلي .

و سوف نتطرق في الفصل الموالي بصفة دقيقة كيف يمول البنك هذه المؤسسات من خلال الدراسة التي أجريت في البنك الوطني الجزائري لولاية ورقلة مديريةية شبكة الاستغلال و الاستثمار.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

1. تمهيد:

من اجل تقييم دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة و معرفة مدى أهميتها في التنمية الاقتصادية بصفة عامة و جب عليا القيام بإسقاط الجانب النظري على الواقع من خلال الدراسة التي اجريتها على المستوى البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة -184- و الجدير بالقول انه لا توجد اليات خاصة لتمويل المؤسسات الناشئة و انما البنوك تتبع نفس الية تمويل المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتمويل المؤسسات الناشئة و من اجل ابراز دورها و اليات التمويل المتوفرة على مستوى البنك الوطني الجزائري لوكالة ورقلة -184- و تم التطرق في هذا الفصل الى ما يلي:

*تقديم مؤسسة محل الدراسة.

*التمويل في البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة -184-

3.دراسة حالة البنك الوطني الجزائري مديرية شبكة الاستغلال-184-ورقلة:

1.3.نشأة وتعريف البنك BNA :

إن البنوك التجارية أولى البنوك ظهورا وذلك نظرا لأهمية نشاطها الاقتصادي حيث تلعب المؤسسات المالية دور المنشط الاستثماري لمختلف المجالات ولم تعرف الجزائر هذا النوع من البنوك الا في سنة 1966م أي بعد إن ظهرت فكرة تامين البنوك الأجنبية حيث تم إنشاء بنوك تجارية ذات صيغة وطنية قصد خلق شبكة نقدية ومصرفية تماشي مع الاقتصاد الجزائري ومن هذا البنوك البنك الوطني الجزائري الذي أنشأ سنة 1966م مرسوم 13 جوان 1966 م

البنك الوطني الجزائري شركة أسهم ذات رأسمال 150000000000.00 مليار دينار جزائري الكائن مقره الاجتماعي بالجزائر العاصمة 8 شارع ارستو، شي غفارا، ويضم البنك الوطني الجزائري حاليا 218 وكالة موزعة على 21 مديرية جهوية "

1.1.3 تعريف مديرية شبكة الاستغلال -184-ورقلة.

تعتبر مديرية شبكة الاستغلال -148-ورقلة إحدى المديريات التي دشنت مع الوكالة الرئيسية لها يوم 03 محرم 1415 هـ الموافق لـ 13 يونيو 1994م بمقر نهج جيش التحرير الوطنية ورقلة على يد السيد محمد ترياش المدير العام الأول لها وحاليا ممثلة من قبل السيد حصاد حسان وحيث تشرف هذا الأخير على 08وكالة والمتمثلة في:

وكالة تمنراست 473

وكالة رئيسية ورقلة (أ) 964

وكالة تقرت 941

وكالة ايليزي 948

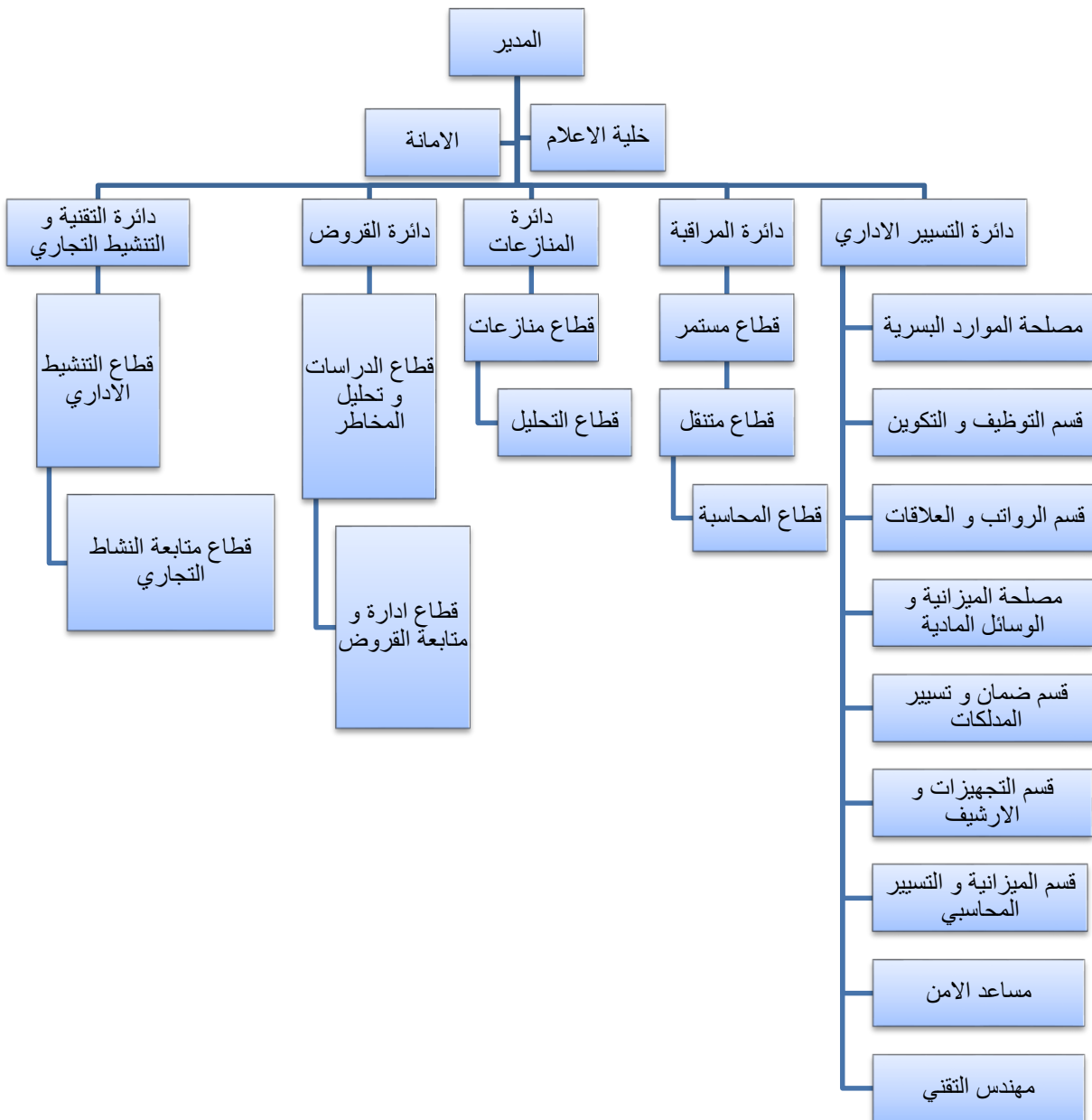
وكالة ورقلة (ب) 943

حاسي مسعود 947

ورقلة (ج) 946

جانث 945

2.1.3 الهيكل التنظيمي الجديد:



3.1.3 مهام البنك الوطني الجزائري BNA:

كما لكل مؤسسة أهداف مسطرة فلا بد من مهام تقوم بها. له أهداف مسطرة على المدى الطويلة والمتوسط من الاستراتيجية الخاصة والعامّة بالبنك تذكر منها:

استقبال رؤوس الأموال من طرف الأشخاص؛

استقبال عمليات الدفع التي تقدر نقدا او عن طريق الشيك و المتعلقة بعملية التوطين؛

يمنح القروض بجميع اشكالها ؛

يقوم بدور المراسل مع البنوك الأخرى؛

خصم الأوراق التجارية؛

إعطاء الضمانات لكل الأسواق العمومية.

4.1.3 أهداف البنك الوطني الجزائري BNA:

هناك عدة أهداف يسعى إلى تحقيقها البنك الوطني وهي:

-الربحية: يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع

-السيولة: يمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب و منه ينبغي للبنك ان يكون مستعدا للوفاء بها في أي وقت

-الأمان: تيم رأس مال البنك التجاري بالصغر, اذ لا تزيد نسبته الى صافي الأصول عن 10, وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين, الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار.

فالبنك لا يستطيع ان يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال, فاذا زادت الخسائر عن ذلك يفلس البنك.

5.1.3 التعريف بدائرة القروض:

هذه المصلحة تابعة لشبكة الاستغلال الجهوية بورقلة 184- تحتوي على عدة مصالح منها:

-قطاع الدراسات وتحليل المخاطر.

-قطاع متابعة القروض.

حيث تقوم هذه المصلحة بعدة مهام يقوم بها المكلفين بالدراسات وهي كالآتي:

-فحص الملفات الواردة من الوكالات التابعة للمديرية والتأكد من توفر جميع الوثائق المكونة للملفات

- دراسة الملفات الخاصة بالطلبات المندرجة تحت سلطات المديرية الجهوية وبعد ذلك تقوم بطرحها في لجنة القرض

الجهوية للفصل فيها واتخاذ قرار منح القرض.

-القيام بجميع المراسلات بينها وبين الوكالات والمديريات المركزية التابعة لها.

-دراسة الملفات المندرجة تحت سلطات مركزية وذلك بوضع المقترحات وإرسالها إلى المديرية المركزية للفصل فيها.

مراقبة كيفية منح القرض وفق تعليمات البنك المركزي خاصة في الوكالات التابعة لها.

-تقوم مصلحة الالتزامات بإعداد عدة جداول خاصة بالقروض ونوعيتها وإلى إرسالها للمديرية المركزية.

2.3 الطريقة المتبعة من طرف مديرية شبكة الاستغلال -184-ورقلة في تمويل المؤسسات

الناشئة:

1.2.3 كيفية استقبال ملف:

قامت الدولة الجزائرية باتباع سياسة تدعيم لمؤسسات الناشئة من خلال فتح وكالات دعم الشباب والتي تتمثل في:

-الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولة ANADE.

-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC (والتي دمجها مؤخرا لوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولة ANADE .

-الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة.

-يقوم صاحب الطلب بعملية التسجيل في الموقع الالكتروني الخاص لكل وكالة أو صندوق وبعد مدة لا تتجاوز أربعة أيام كحد اقصى يل لصاحب الطلب رسالة رد في البريد الالكتروني الخاص به من أجل الالتحاق بالوكالة مع الملف الكامل.

تقوم الوكالة بدراسة الملف من حيث الشكل والمضمون وذلك من خلال:

-التحقق من الشهادة التأهيلية.

-التأكد من عدم استفادة هذا الشخص من امتيازات في وكالة أخرى من ولايات الوطن.

-التأكد من ان صاحب الطلب عاطل عن العمل تماما عن طريق الصندوق الوطني للعمال الاجراء والصندوق الوطني لغير الاجراء.

-ثم تقوم الوكالة بتقديم الملفات التي تمت مراجعتها ودراستها للجنة الانتقاء والمصادقة لتمويل المشاريع csvf وتكون متكونة من:

-المدير الوطني لوكالة ANADE وممثلي كل من:

-مديرية الضرائب.

-السجل التجاري.

-مديرية الفلاحة.

-مديرية التشغيل.

-ممثل من الجامعة.

-ممثل من الولاية.

-ممثلي البنوك العمومية الخمسة والمتمثلين في البنوك التالية:

.BNA.CPA.BADR.BEA.BDL

وبعد انتهاء اللجنة يقوم المستثمر المقبول بتعيين الفواتير وبعض الوثائق والتقرب من مصلحة ANADE لإكمال الإجراءات المتمثلة في:

-خرجة ميدانية للمحل المراد استغلاله للمشروع ومن ثم المصادقة على تمويل المؤسسة وذلك بإدراجها في النظام المعلوماتي للوكالة ويكون تمويل هذه المشاريع تمويل ثلاثي ب:

5% مساهمة شخصية بالنسبة لولاية الجنوب.

12% مساهمة شخصية بالنسبة لولايات الهضاب العليا.

15% مساهمة شخصية بالنسبة لباقي الولايات.

ثم تقوم الوكالة بتمويل 25%.

والبنك 70%.

وهناك تمويل ثنائي بين المستثمر والوكالة ب: 50% مساهمة شخصية و 50% مساهمة الوكالة دون اللجوء الى البنك ويكون هذا التمويل من اختيار المستثمر.

وعلى المستثمر ان يفتح حساب جاري لدى البنك من اجل دفع الأقساط المترتبة عليه لان anade تابعة لبنك bna.

2.2.3 اليات الجدوى الاقتصادية

عند وصول الملف الى البنك يقوم المكلف بالدراسات بمراقبة الوثائق والتحقق من قرار اللجنة csvf بعدها يقوم بدعوة المستثمر بفتح حساب جاري لدى البنك ووضع مبلغ المساهمة الشخصية فيه في هذه الحالة لا يقوم المكلف بإعادة اجراء دراسة تقنية للمشروع ولا يستطيع البنك رفض القرار الا لظروف قاهرة مثل: شهادة مزورة او انه كان عام من قبل هنا يكون رفض الملف في البنك.

يقوم المكلف بإعداد بطاقة معلوماتية للمستثمر وابداء رايه في المشروع موافق او غير موافق ثم يتم اعداد وثيقة القرار التي يتم من خلالها طرح الملف على لجنة القرض الخاصة بالوكالة cca وتكون مكونة من:

-المدير.

-مكلف بالزبائن.

-نائب المدير.

-المكلف بالنزاعات.

-المكلف بالدراسات.

ومن ثم اخذ قرار التمويل عادة ما يكون بالقبول وبعدها يقوم المكلف بالدراسات بإعداد مقرر منح القرض وثيقة داخلية خاصة بالبنك st124.

3.2.3 تقييم مساهمة البنك الوطني الجزائري لمديرية شبكة الاستغلال -184-ورقلة:

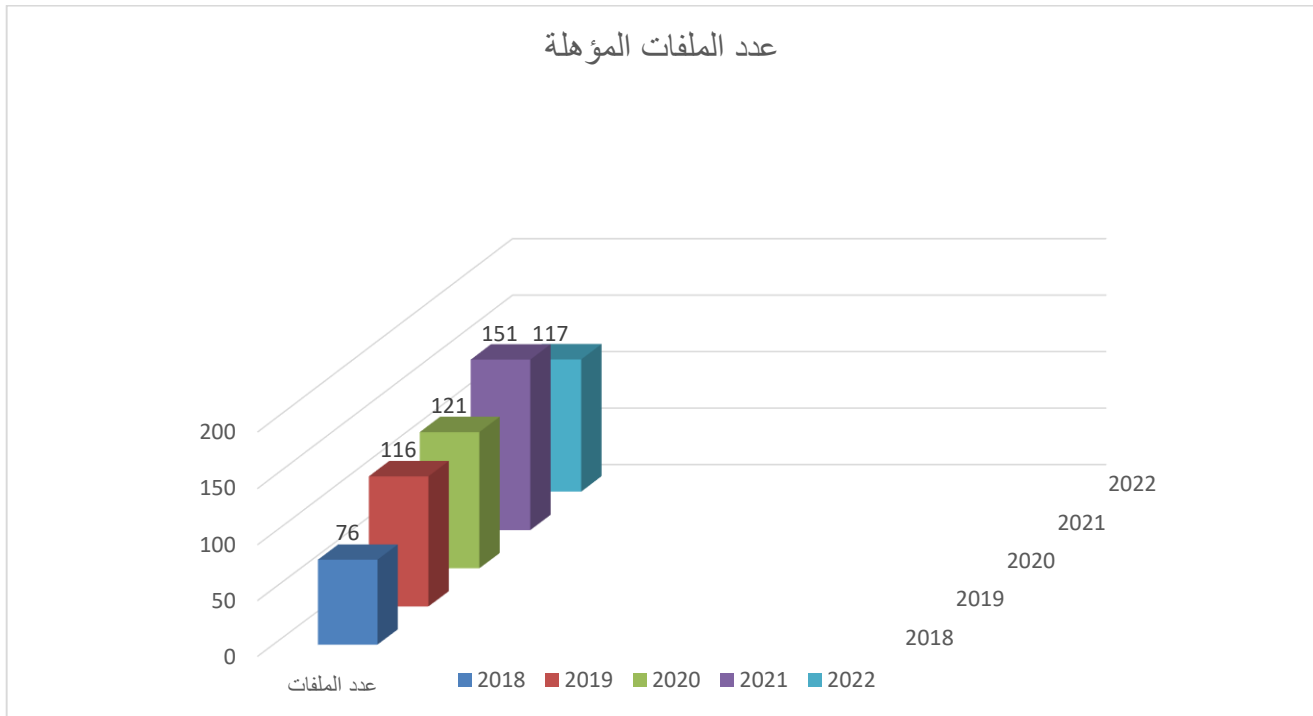
سنتطرق في هذا المطلب الى مبلغ القروض الممنوحة من طرف البنك وعدد الملفات المؤهلة:

يمثل الجدول رقم -1- عدد الملفات المؤهلة و مبالغ القروض الاستثمار و الاستغلال الممنوحة من طرف البنك:

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
الملفات	76	116	121	151	117
القروض	475373404	676583079	739704529	1022369228	720036298

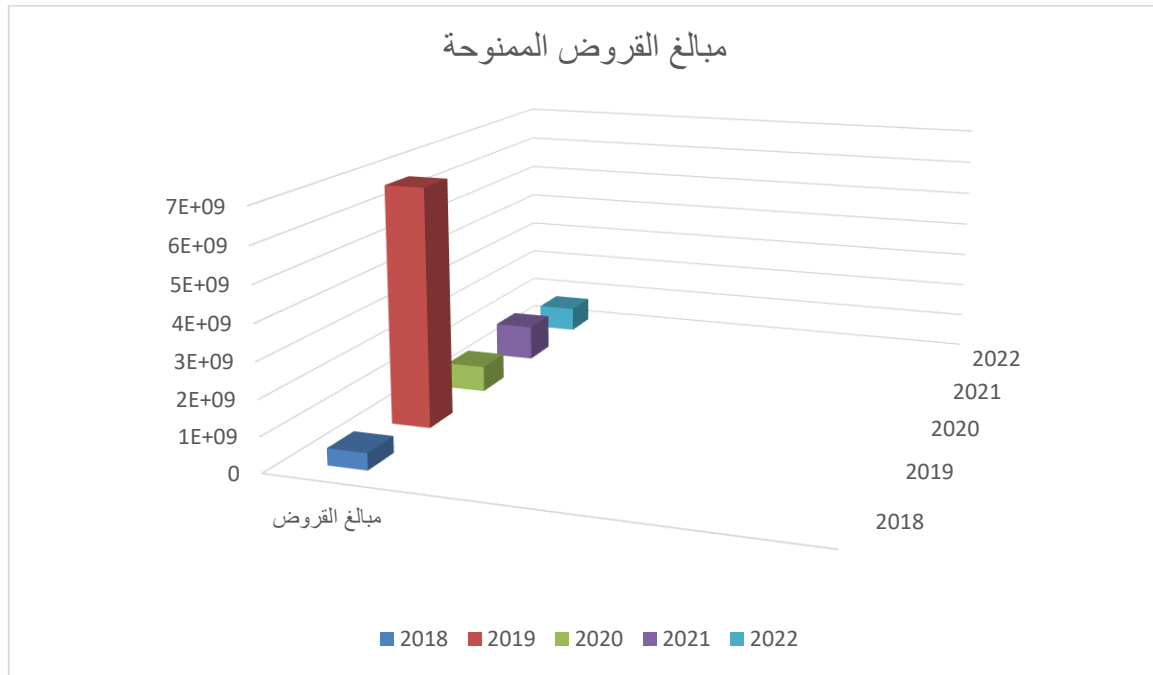
المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك

يمثل الشكل رقم 1- لتمثيل البياني لعدد الملفات المؤهلة من طرف البنك :



المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك

يمثل الشكل-2-أتمثيل البياني لمبالغ القروض الممنوحة من طرف وكالة الاستغلال والاستثمار:



المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك

✓ التحليل:

نلاحظ من خلال المعلومات المقدمة في الجدول الأول تزايد في عدد الملفات و القروض الممنوحة من طرف البنك من سنة 2018 الى سنة 2021 ثم انخفض في سنة 2022 من 151 ملف لسنة 2021 الى 117 ملف في سنة 2022

✓ التفسير:

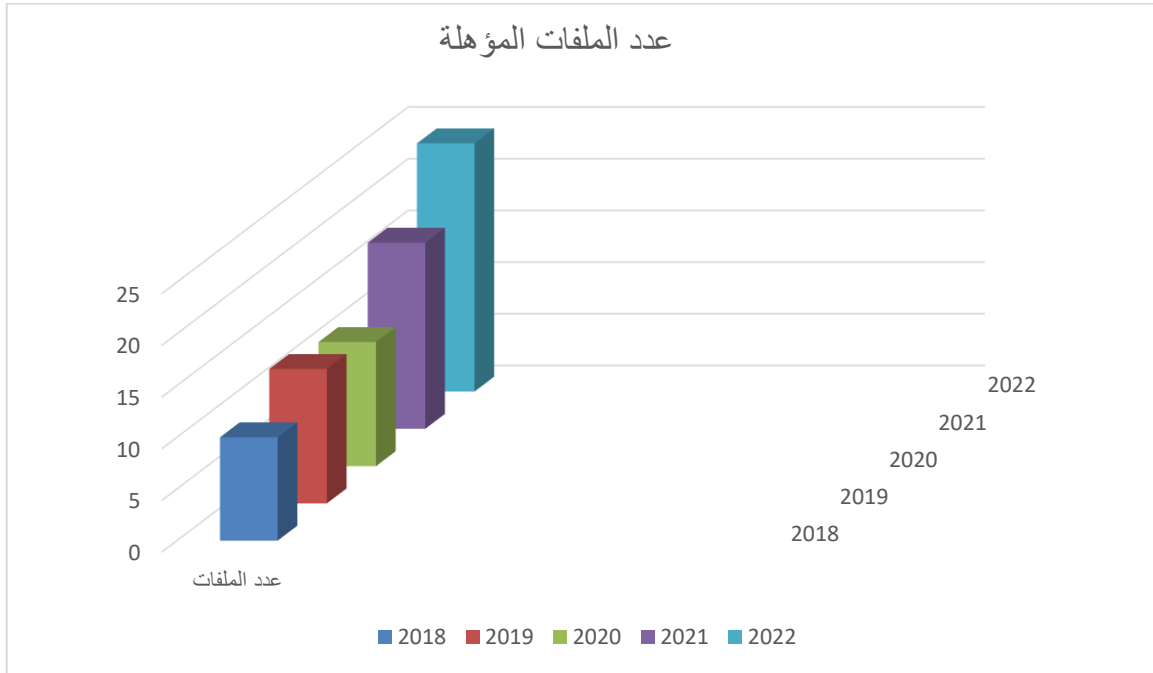
يرجع تزايد في عدد الملفات و مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك الى فتح مجالات الاستثمار و اقبال المؤسسات على البنك للاستفادة من مختلف القروض اما الانخفاض يرجع الى تقليص عدد الوكالات التي يشرف عليها البنك الوطني الجزائري لولاية ورقلة.

-يمثل الجدول رقم-2- عدد الملفات المؤهلة ومبالغ قروض الاستغلال الممنوحة للمؤسسات الناشئة من سنة 2018 الى 2022 لوكالة ANGEM:

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
الملفات	10	13	12	18	24
القروض	8867186	12535575	11453482	42151982	23093963

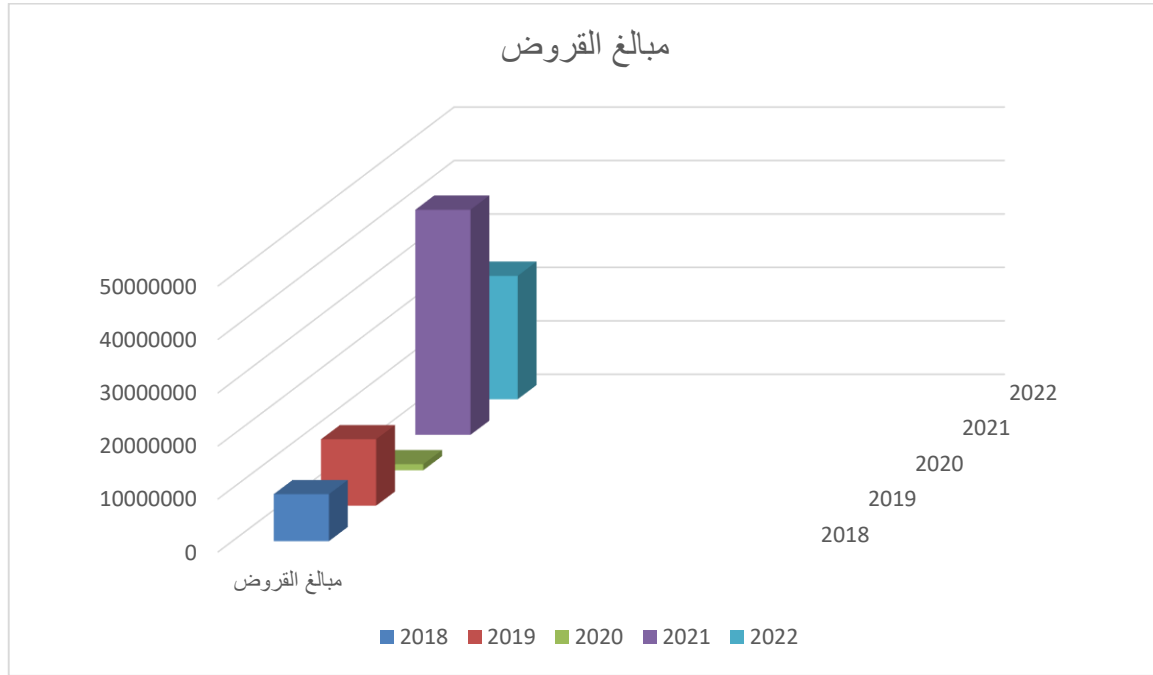
المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك

يمثل الشكل -3- التمثيل البياني لعدد الملفات المؤهلة لوكالة ENGEM :



المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك

يمثل الشكل -4- التمثيل البياني لمبالغ القروض الممنوحة لوكالة ANGEM:



المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك

- ✓ التحليل: نلاحظ في الجدول -2- تزايد في عدد ملفات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة من 10 ملفات لسنة 2018 الى 24 ملف في سنة 2022 اما بالنسبة لمبالغ القروض كانت في ارتفاع الى غاية سنة 2020 حيث انخفضت مبالغ القروض ثم ارتفعت من جديد في سنة 2021 ثم تراجعت بنسبة قليلة في سنة 2022
- ✓ التفسير: يتم تمويل هذه الوكالة بنسبة قليلة من طرف البنك لانها لا تتوفر على تسهيلات كون البنك لا يدعم القروض المصغرة

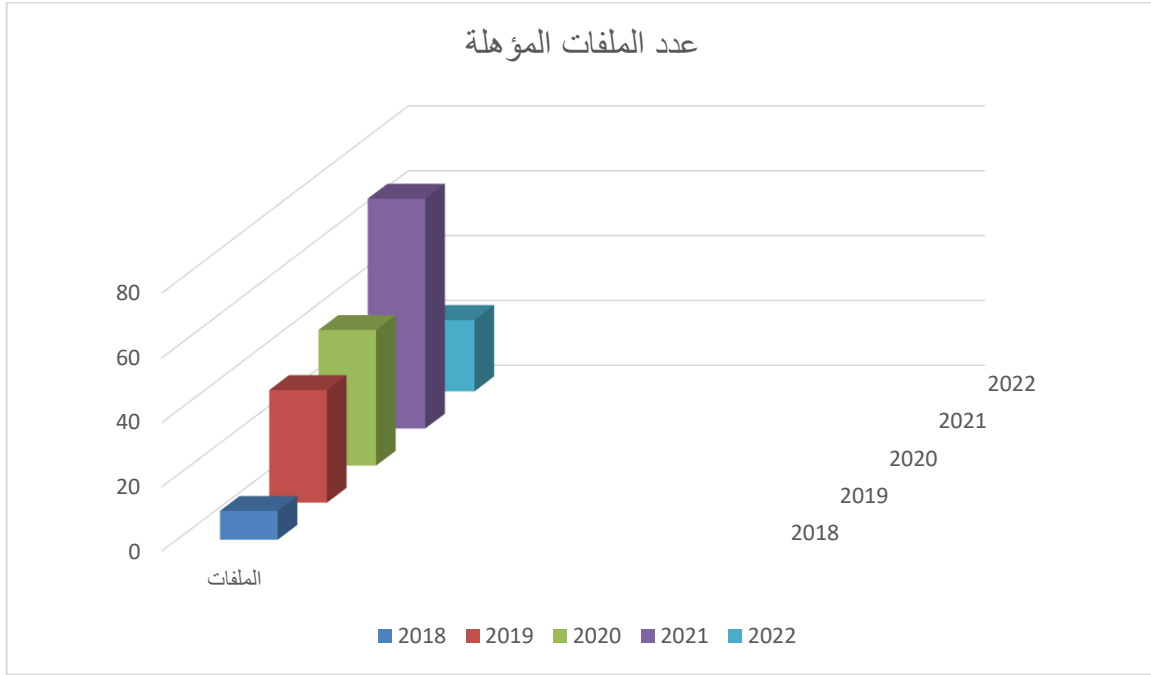
يمثل الجدول رقم-3- عدد الملفات المؤهلة و مبالغ القروض المقدمة من طرف وكالة

:CNAC

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
الملفات	9	35	42	71	22
القروض	52951282	210036653	300021295	511256215	158883752

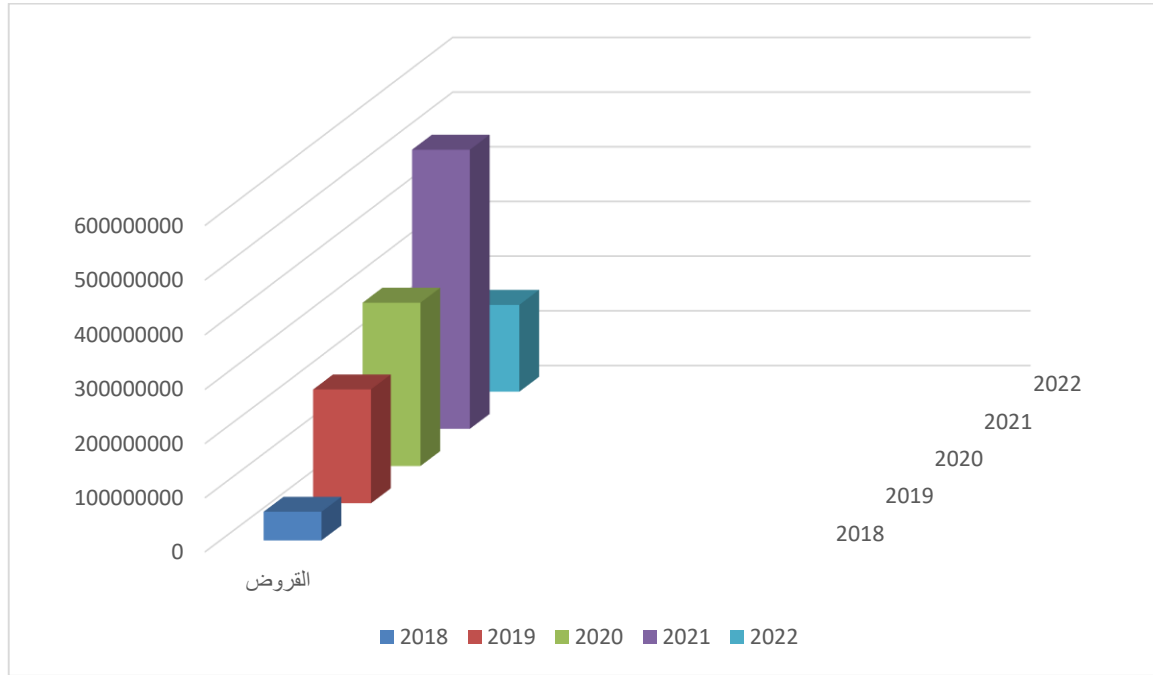
المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك

يمثل الشكل رقم -5- التمثيل البياني لعدد الملفات المؤهلة لوكالة cnac:



المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك

يمثل الشكل رقم -6- التمثيل البياني لمبالغ القروض الممنوحة لوكالة cnac:



المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك

- ✓ التحليل: نلاحظ من خلال الجدول رقم-4- تزايد في عدد الملفات للصندوق الوطني للتأمين على البطالة و مبالغ القروض من سنة 2018 الى سنة 2021 ثم انخفض في سنة 2022.
- ✓ التفسير: ارتفاع عدد الملفات و مبالغ القروض راجع الى ارتفاع سقف التمويل من طرف البنك اما الانخفاض فيعود الى تقليص عدد الوكالات التابعة للمديرية الاستثمار والاستغلال.

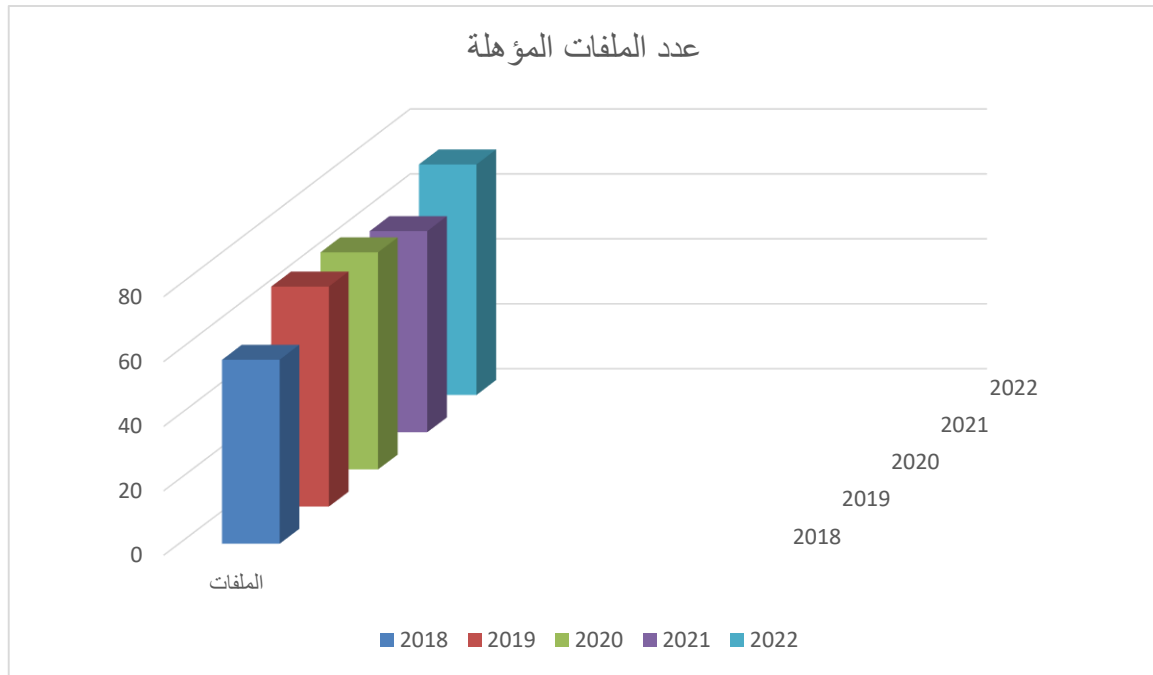
يمثل الجدول رقم 4- عدد الملفات و مبالغ القروض المقدمة من طرف وكالة

:ANADE

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
الملفات	57	68	67	62	71
القروض	413554936	46529285100	428229752	468988031	53805853

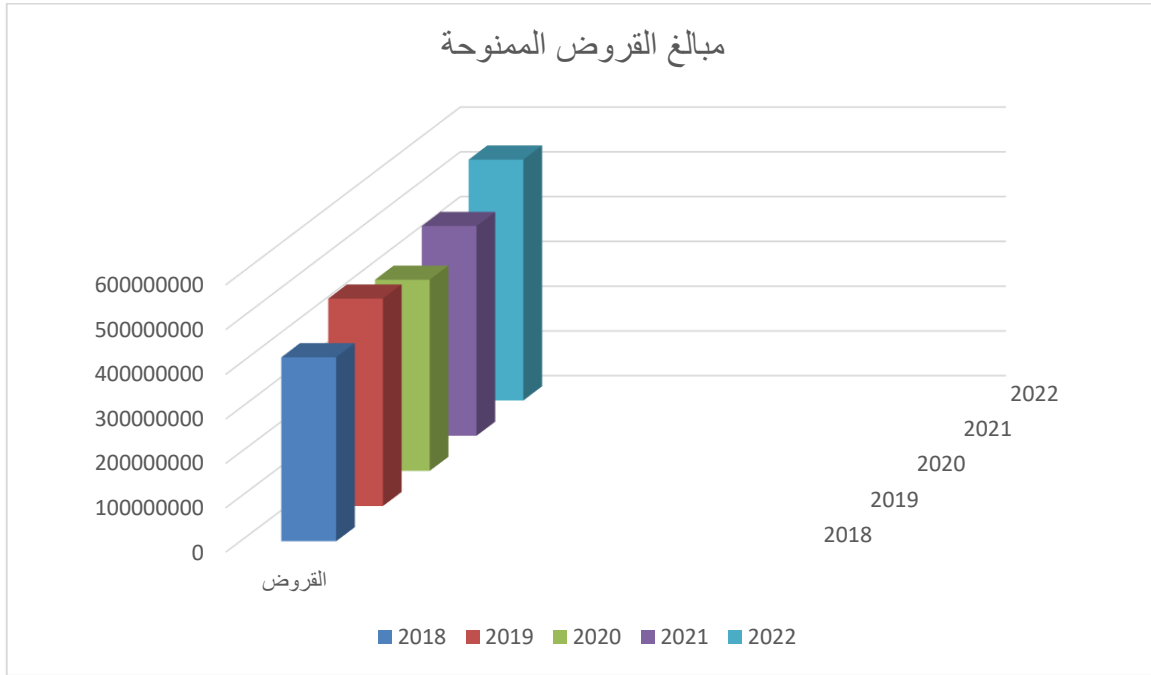
المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك

يمثل الشكل رقم 7- التمثيل البياني لعدد الملفات المؤهلة لوكالة anade:



المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك

يمثل الشكل رقم 8- التمثيل البياني لمبالغ القروض الممنوحة لوكالة anade :



المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك

- ✓ التحليل: اظهر الجدول رقم-4-تزايد كبير في عدد ملفات الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية و ارتفاع كبير في مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري.
- ✓ التفسير: يعود هذا التزايد في عدد الملفات الى اقبال المؤسسات الى هذه الكالة من اجل الدعم كونها تساعد الأفكار الجديدة مثل المؤسسات الناشئة وتمنح لهم فرص التمويل من طرف البنك مما أدى الي ارتفاع في مبالغ القروض الممنوحة لانها نحظى بتسهيلات و امتيازات و دعم من طرف الدولة و لها سقف تمويلي مرتفع مقارنة مع الوكالات الأخرى .

3. اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى :

تساهم البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق العديد من القروض البنكية بالقدر الكافي.

تم نفي هذه الفرضية لان البنوك التجارية لا تمول المؤسسات الناشئة بالقدر الكافي

الفرضية الثانية:

تساهم البنوك التجارية بالتمويل الجزئي للمؤسسات الناشئة

تم تأكيد هذه الفرضية حيث ان البنوك تمول بشكل جزئي لان معظم المؤسسات الناشئة تعتمد في بدايتها على التمويل الشخصي من ثم التمويل البنكي .

الفرضية الثالثة:

يسهل البنك الوطني الجزائري لولاية ورقلة في حصول المؤسسات الناشئة على مختلف القروض البنكية.

تم تأكيد هذه الفرضية من خلال منح قروض مختلفة و يتوفر على صيغ عديدة للتمويل مثل قروض الاستغلال و الاستثمار.

خلاصة:

من خلال الدراسة الميدانية في البنك الوطني الجزائري لولاية ورقلة مديرية شبكة الاستغلال و الاستثمار تبين لنا ان للبنك مساهمة كبيرة في تمويل المؤسسات الناشئة من خلال مختلف القروض الممنوحة و تزايد في عدد الملفات بالإضافة الى التسهيلات التي يمنحها البنك للمقترضين

الفصل الرابع

الخاتمة العامة

الخاتمة:

للبنوك التجارية أهمية كبيرة في تمويل المؤسسات الناشئة من خلال مختلف القروض و صيغ التمويل ,كونها ابرز و احدث المؤسسات التي أصبحت حديث العصر و لقيت اهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية لانها تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية و توفير مناصب الشغل و العمل و تستهدف الفئة الشبابية بشكل خاص من خلال طرح الافكارهم و مشاريعهم و تطبيقها على ارض الواقع.

فمن خلال الدراسة التطبيقية التي أجريت في البنك الوطني الجزائري لولاية ورقلة و بواسطة الإشكالية المطروحة المتمثلة في كيف تمول البنوك التجارية المؤسسات الناشئة؟ توصلنا الى ان البنوك التجارية لا تمول المؤسسات الناشئة بصفة خاصة بها أي انها تمولها بنفس صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , و لا يوجد أي قانون خاص بتمويل المؤسسات الناشئة بحد ذاتها.

الاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل اليها يمكن صياغة الاقتراحات التالية:
إعطاء أهمية كبيرة للمؤسسات الناشئة في طرق التمويل؛
رفع السقف التمويلي للمؤسسات الناشئة ؛
وضع منظومات خاصة بالمؤسسات الناشئة؛

تفعيل دور الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة .

أفاق الدراسة:

تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الناشئة ؛

دور المؤسسات الناشئة في القضاء على البطالة؛

أهمية المؤسسات الناشئة في خفض نسبة الواردات .

قائمة المراجع

- .B.swisher, r. (2018, 7 15). the big small :the economic benefits for start up . USA.
- سعاد, ع. ا. (2019). رأس المال المخاطر و دوره في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .الجزائر.
- D.R, a. (2008). *quantitative methods for projet planning and control*. New York: McGraw-hall.
- flament, e. v. (2004).
- josette, p. (s.d.). *gestion fiananciere internationale*. paris.
- nakamura, j. l. (s.d.). *ralation banque -PME-*. 48. *economie finonciere*.
- robehmed.N. (2016, 12 16). what is a startup.
- ابراهيم, ع. ا. (2015). *ادارة البنوك التجارية*. عمان: دار غيداء للنشر و التوزيع.
- اخرون, د. س. (1989). *ادارة البنوك*. الاسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة.
- اعلي, ر. ص. (2002). *الاقتصاد نقدي المصرفي مدخل تحليلي كمي عاصر*. الاردن: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع.
- الانطلاق الرسمي لصندوق تمويل المؤسسات الناشئة. (2021). *جريدة الخبر*.
- الباقي, ا. ا. (2015). *ادارة البنوك التجارية*. غيداء.
- الحكيم, ب. ح. (s.d.). مرجع سبق ذكره .
- الحמיד, ع. ا. (2003). *دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية*. مصر: الدار الجامعية.
- الدحام, م. ب. (2009). *تحليل جدوى المشروعات الاقتصادية*. المملكة العربية السعودية: مطبعة جامعة الملك سعود.
- الديلمي, د. ف. (1992). *البنوك و النقود*. بغداد: دار الحكمة للطباعة و النشر.
- الرسمية, ا. (s.d.).
- الزبيدي, ح. م. (s.d.).
- الزبيدي, ح. م. (2002). *ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني*. عمان -الاردن: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.
- الشريفة, ب. (s.d.). مرجع سبق ذكره. 12, (2). الجزائر.
- العزیز, س. ع. (s.d.). مرجع سبق ذكره .
- العزیز, س. ع. (s.d.). مرجع سبق ذكره .
- العزیز, س. م. (2000). *التأجير التمويلي و مدخله*. الاسكندرية-مصر: مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية.
- العزیز, س. م. (s.d.). مرجع سبق ذكره .
- الفنوح, ي. ع. (2003). *دراسات جدوى المشروعات البيئية و التسويقية و المالية*. مصر: دار الجامعة الجديدة.
- القادر, م. ص. (1997). *نظريات التمويل الاسلامي*. 79. عمان: دار الفرقان للنشر و التوزيع.

- اللطيف ، ا. س. (2000). *التأجير التمويلي*. القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع.
- الله ، ش. ح. (1980). *التنويل و الادارة المالية*. 25. القاهرة.
- المطلب ، ع. ا. (s.d.). *نفس المرجع السابق* .
- المغربي ، م. ا. (2020). *ادارة التمويل المصرفي* .
- الهوري ، د. (1987). *ادارة البنوك*. مصر: دار الجيل.
- بامخرمة ، ا. س. (s.d.) .
- بامخرمة ، ا. س. (2001). *اقتصاديات جدوى المشروعات الاستثمارية*. المملكة العربية السعودية: دار الزهراء للنشر و التوزيع.
- بكر ، ب. خ. (2021). *تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع و المأمول* .
- بكر ، ب. خ. (s.d.). *تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر الواقع و المأمول -دراسة تحليلية*. 2020, 360 - .
- بلعربي ، غ. ع. ع. (2002). *اقتصاديات النقود و البنوك*. عمان -الاردن: دار وائل للنشر و التوزيع.
- بوزياب ، س. (1996). *اقتصاديات النقود و البنوك*. بيروت: المؤسسات الجامعية لنشر و التوزيع.
- بورنان-صولي. (2020). *الاستراتيجيات المستخدمة في دعم و تمويل المؤسسات الناشئة*. 421 .
- حكيم ، ب. ح. (s.d.). *مرجع سبق ذكره* .
- حميسي. ع. (2020). *المؤسسات الناشئة، مستقبل ايدي الشباب*، 05 11, 2020. Consulté le
- حنيفي. ع. (200). *اساسيات الاستثمار و التمويل*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- زهرة ، ش. ا. (s.d.). *ادارة المصارف التجارية*. سوريا، العلوم الادارية: جامعة الشام الخاصة.
- سفر ، ا. (2004). *العمل المصرفي الاسلامي اصوله وصيغو و تحدياته*. 45. عمان.
- سلطان ، م. س. ا. (s.d.). *ادارة البنوك*. الاسكندرية، كلية التجارة: الدار الجامعية.
- شريفية ، ب. (2018). *دور حاضرات الاعمال في دعم و تنمية المؤسسات الناشئة*. 417. الجزائر.
- شمعون ، ش. (لا توجد سنة للنشر). *(البورصة في الجزائر*. الجزائر: الاطلس للنشر.
- شيحة ، م. ر. (1958). *الاقتصاد النقدي و المصرفي*. بيروت: الدار الجامعية.
- صباح ، ت. (2021/2020). *المؤسسات الناشئة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير*، بسكرة.
- عثمان ، س. ع. (2003). *دراسات الجدوى المشروعات بين النظرية و التطبيقية*. مصر: الدار الجامعية الابراهيمية.
- عثمان ، س. ع. (s.d.). *مرجع سبق ذكره* .
- عساف ، د. (1978). *اداء المنشآت المالية*. القاهرة: مكتبة عين الشمس.
- علي ، ر. ص. (s.d.). *مرجع سابق* .
- عيسوي ، ا. ع. (2022). *1)الفرق بين المؤسسات الناشئة و المشروعات الصغيرة و المتوسطة* .

- فاطمة ب. ج. (2021, 01 31). أليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر. 522, (03)07. الجزائر, جامعة بشار في العلوم الاقتصادية.
- قرمش, س. ك. (2021). مساعدة حاضنات الاعمال في تعزيز الابداع و الابتكار بالمؤسسات الناشئة .
- لظفي, ا. ا. (2006). دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية. مصر: الدار الجامعية.
- لظفي, ا. ا. (s.d.). مرجع سبق ذكره .
- لظفي, ا. ا. (s.d.). مرجع سبق ذكره .
- مبارك, م. ي. ع. (2002/2003). مقدمة في النقود و اعمال البنوك و الاسواق المالية. الدار الجامعية.
- مبارك, ن. ا. م. ع. (2001). مقدمة في اقتصاديات النقود و الصريفة و السياسات النقدية. الاسكندرية: لدار الجامعية.
- هندي, م. ا. (2000). ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرار .-الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.
- هني, ح. ب. (s.d.). اقتصاديات النقود و البنوك التجارية. الاردن: دار الكندي.
- ودان, ح. (2018). رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة. 7-14, (3)

الملاحق

الملحق رقم 01:

W G E M

2018,00	2019,00	2020,00	2021,00
676 556,00	956 979,86	672 118,00	1 934 940,00
1 859 247,93	659 636,00	961 294,95	1 934 940,00
991 606,22	962 338,21	4 551 069,25	
628 881,40	865 668,00	7 544 623,92	
1 921 626,99	5 311 043,63	979 043,91	
931 031,35	4 728 296,71	995 071,92	
1 744 142,40	1 957 432,22	682 322,16	
2 650 000,00	979 701,89	960 000,00	
11 402 992,29	961 183,30	17 335 844,11	
	2 043 274,42		
	990 000,00		
	20 425 552,24		

عدد الملاحظات
13 23 19

الملحق رقم 02:

CMAA

2016	2018	2020	2022
10 127 416,49	14 818 231,82	14 458 000,00	12 754 808,00
13 710 507,69	13 977 078,86	14 410 130,00	11 837 000,00
11 601 014,04	15 427 898,19	2 381 000,00	4 142 000,00
3 616 000,00	10 448 000,00	10 074 343,84	9 734 000,00
20 156 594,91	64 624 580,08	2 480 000,00	32 879 000,00
15 600 000,00	13 300 000,00	20 700 000,00	9 900 000,00
	9 600 000,00	126 433 419,84	20 410 000,00
	23 900 000,00	17 888 000,00	
	14 355 786,56	22 200 000,00	
	9 820 000,00	34 100 000,00	
	26 183 439,85	4 334 854,00	
		13 739 563,00	
		55 230 000,00	
75 011 033,13	210 630 715,40	243 881 829,88	100 444 801,96
15	14	54	13

ANISEE . ANADE

18 557 803,00	20 513 159,00	11 051 309,35	3 845 000,00	9 625 431,81
20 524 017,05	3 721 000,00	16 298 338,58	21 248 707,70	136 777 430,04
4 887 557,00	15 752 757,54	2 618 049,00	7 467 289,00	22 679 459,57
9 843 210,00	48 836 629,54	1 117 610,00	269 477 484,77	8 956 219,73
6 073 758,70	3 953 925,00	8 912 764,00	1 625 363,93	178 997 624,47
01 787 271,30	5 469 672,43	44 957 584,18	423 540 251,07	
328 696 007,00	18 281 000,00	29 815 009,34		
26 982 403,29				
17 253 468,00				
20 393 251,00				
12 848 000,00				
11 590 818,00				
598 419 664,34				

عدد الملائم 81
 92
 73
 81

الوكالة الوطنية للمعاشرة والتربية
 والتربية والثقافة والعلوم

تاريخ لجنة القرض CCA ١٩ = تاريخ

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE
D'ALGERIE

AUTORISATION D'ENGAGEMENT

Feuillelet destiné au Contrôle Général

Succursale

Le

تاريخ الوثيقة

Votre demande de

DESTINATAIR

E

الوكالة

ECHÉANCE

تاريخ الانتهاء

en date du

تاريخ طلب تمويل مؤسسية

BENEFICIAIRE

CREDIT ACCORDE FORME	MONTANT	CONDITIONS	GARANTIES ET OBSERVATIONS
<p>القريب = الاسم النشاط + المحتوان</p> <p>قرض متولّد المدى ANODES CMT ANODE CMT ANGEM sur 06 ans et 06 mois ضمانة (18 شهر احتفاء)</p>	<p>المبلغ</p>	<p>معدل الفائدة 0 / . مدى ضمان طرف الدولة</p>	<p>رقم الحساب الجاري</p> <p>التصاريح اتفاقية قرض الاستثمار مدعم رهن على العقار دأو المركبات التأمين ضد الحريق على العقار قرار صندوق الادخار FCNG للتدبير</p>

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

ST. 124 Ipm. BNA

ARCH. 5